Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

The Ninth International Scientific Academic Conference
Under the Title "Contemporary trends in social, human, and natural sciences"
المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع
تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية"
17 - 18 يوليو – تموز 2018 - اسطنبول – تركيا
http://kmshare.net/isac2018/

The impact of globalization on the performance of the Turkish economy during the period 1985-2015

Dr. Omar S. Al-Fakhry

University of Mosul, Faculty of Management and Economics, Department of Economics

E.mail.dr.omar_hesham@yahoo.com

Abstract: Globalization is a historical phenomenon and a logical consequence of the evolution of capitalist production and its transfer from the local to the global level. The main features of globalization were clarified at the end of the twentieth century. However, their historical roots extended through the stages of the development of the capitalist system. There are a number of channels through which globalization moved to developing countries in general Turkey in particular, and the balance of payments represented by the trade account and the capital account were the best expression of that phenomenon.

Turkey's gross domestic product (GDP) has fluctuated during the study period due to some economic crises in the world and regional economy, but it was remarkably high in its growth rate during the 31 year period. This coincided with increased economic exposure due to the reflection of Turkish economic policy towards external openness since In the early 1980s, as inflation rates also declined and stabilized particularly in the first decade of the second millennium. The study showed that globalization has had a mixed effect on the Turkish economy, where Turkey has been able to increase real GDP and reduce inflation while at the same time increasing the

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

exposure rate of the external economy, which entails exposure of Turkey to crises imported from abroad and the best evidence of the global economic crisis 2008 - 2009, which left a clear impact on the Turkish economy.

These results contradict the research hypothesis that globalization policies have undesirable effects on the Turkish economy. As it turned out that the Turkish economic policy was able to deal with the determinants of globalization in a way that enables them to benefit from their useful data and overcome the adverse effects that may result in the national economy. This experience may motivate the rest of the developing countries to adopt Turkey's approach to dealing with an inevitable reality imposed by globalization.

Keywords: Economic globalization, economic performance, economic growth.

اثر العولمة في أداء الاقتصاد التركي خلال المدة 1985-2015

د. عمر هشام صباح الفخري

جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

الملخص

ان العولمة هي ظاهرة تاريخية ونتيجة منطقية لتطور الانتاج الرأسمالي وانتقاله من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وان الملامح الرئيسة للعولمة اتضحت في نهاية القرن العشرين الا ان جذورها التاريخية امتدت عبر مراحل تطور النظام الرأسمالي وهنالك عدد من القنوات انتقلت من خلالها ظاهرة العولمة الى البلدان النامية بشكل عام وتركيا بشكل خاص، ويعتبر ميزان المدفوعات ممثلا بالحساب التجاري وحساب راس المال كانا خير معبرين لتلك الظاهرة.

شهد الناتج المحلي الإجمالي التركي نموا متذبذبا خلال مدة الدراسة متأثرا ببعض الازمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي والاقليمي الا انه كان متصاعدا بشكل لافت في معدل نموه خلال مدة الدراسة التي بلغت 31 سنة وتزامن ذلك مع زيادة الانكشاف الاقتصادي متأثرا بانعكاس السياسة الاقتصادية التركية نحو الانفتاح الخارجي منذ مطلع عقد الثمانينات، وكذلك تراجعت معدلات التضخم واستقرت وبشكل خاص في العقد الأول من الالفية الثانية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

بينت الدراسة ان العولمة كان لها تأثيرات متباينة في الاقتصاد التركي حيث تمكنت تركيا من زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخفض التضخم وفي نفس الوقت زاد معدل انكشافها الاقتصاد الخارجي الذي يترتب عليه تعرض تركيا الى أزمات مستوردة من الخارج وخير دليل على ذلك الازمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 التي تركت اثارا واضحة في الاقتصاد التركي. هذه النتائج تعارضت مع فرضية البحث التي نصت على ان لسياسات العولمة اثار غير مرغوب فيها في الاقتصاد التركي. اذ تبين ان السياسة الاقتصادية التركية تمكنت في المجمل من التعامل مع محددات العولمة بشكل مكنها من الاستفادة من معطياتها المفيدة والتغلب على ما قد ينجم عن تلك الظاهرة من اثار ضاره في اقتصادها الوطني. وهذه التجربة قد تحفز باقي البلدان النامية على اعتماد نهج تركيا في التعامل مع واقع لا مناص منه فرضته العولمة.

المقدمة

لقد شهد العالم منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات تغيرات كبيرة وسريعة نحو عولمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد تعددت وجهات النظر في مفاهيم العولمة وتعددت البحوث والدراسات والمناقشات في هذا المجال، فالعولمة بوصفها مفهوما ظهرت في بداية الامر في الولايات المتحدة الامريكية ترجمة لكلمة Clobalization والتي تعني تعميم الجزء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، وقد انتشر مفهوم العولمة في عقد التسعينات من القرن الماضي وهذه المدة مثلت حالة جديدة وبداية لمرحلة تاريخية جاءت بعد انهيار منظومة العمل الاشتراكية التي استهدفت انهاء المفاهيم القديمة وظهور مفاهيم جديدة أهمها التوجه نحو نظام السوق كالية لتوحيد العالم نحو نظام دولي جديد، لذا فان العولمة هي احدى المراحل التاريخية التي يمر بها الاقتصاد الراسمالي والتي اثبتت بان التطور الحاصل في قطاعها الصناعي خلال فترة القرنين الماضيين انعكس وبشكل مباشر في تطور بقية قطاعاتها الاقتصادية من خلال العلاقات التبادلية بين قطاعها الصناعي وبقية القطاعات الأخرى فضلا عن تبنيها ستراتيجيات مختلفة حققت من خلالها تنميتها الاقتصادية، ان حصيلة هذه العوامل مكنت الدول المتقدمة من تكوين نمط سوقي لصادراتها الصناعية والزراعية الذي اتسم بسمات احتكار القلة وترتب عليه ظهور اثار اقتصادية مرغوب فيها للمصدرين وغير مرغوب فيها للمستوردين في البلدان النامية. ان حصيلة هذه العوامل انعكست انعكاسا مباشرا في أداء الاقتصاد التركي في مجالات عديدة ومنها معدل نموه الاقتصادي وانكشافه الاقتصادي ومعدلات التضخم.

يهدف البحث تحديد وقياس اثر العولمة في أداء الاقتصاد التركي ولا سيما معدل النمو الاقتصادي وانكشافه الاقتصادي ومعدل التضخم معتمدا على فرضية مفادها ان سياسات العولمة

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الاقتصادية قد أحدثت اثار غير مرغوب فيها في أداء الاقتصاد التركي اما أسلوب البحث فسيتم فيه استخدام الأسلوب الوصفي الذي يستند الى الدراسات النظرية السابقة والأسلوب الكمي الذي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي ولاغراض التقدير سيتم استخدام عدة نماذج قياسية ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

وسوف يتم استخدام مؤشرات العولمة الاتية

1. الأهمية النسبية للدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي
2. الأهمية النسبية للدين الخارجي الى الصادرات
3. الأهمية النسبية للصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي
4. الأهمية النسبية للعجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي
5. الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي

اما متغيرات أداء الاقتصاد التركي فهي كل من (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الانكشاف الاقتصاد الخارجي، معدل التضخم)

1. نشأت العولمة الاقتصادية

لقد انتشر مفهوم العولمة في التسعينات من القرن العشرين وهذه المدة مثلت حالة جديدة وبداية لمرحلة تاريخية جاءت بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية التي استهدفت انهاء المفاهيم القديمة وظهور مفاهيم جديدة اهمها التوجه نحو نظام السوق كآلية لتوحيد العالم نحو نظام دولي جديد، وقد اثار هذا الاتجاه جدلاً فكريا واسعاً ومهد وسائل العبور إلى القرن الحادي والعشرين واستخدم لوصف الاوضاع التي سادت في الاقتصاد العالمي المتمثلة بالنمو السريع في التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية المباشرة وتكامل عمليات الانتاج على الصعيد العالمي والتنظيم المؤسسي بين البلدان المتقدمة فيما يتعلق بسياسات التجارة والضرائب والاستثمار وسائر الانظمة التي مهدت لسلسلة من العمليات تمثلت بتنامي اتجاهات التحرير والتكيف والتغير الهيكلي وتبني سياسات تنطوي على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وازالة الحواجز التي تفرض على التجارة والاستثمار بهدف بناء نظام اقتصادي عالمي اركانه نظام نقدي بإدارة صندوق النقد الدولي واستثماري بإدارة البنك الدولي وتجاري بإدارة الجات ومن ثم منظمة التجارة الدولية WTO بعد عام 1996. (مجموعة باحثين،1999، 3)

لقد اتسعت دائرة التعاريف والمفاهيم المقدمة في شرح ظاهرة العولمة وتوصيفها فقد عرفت على انها:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

- ظاهرة تاريخية ونتيجة منطقية لتطور الانتاج الرأسمالي وانتقاله من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.
- ظاهرة متعددة الوجوه أبرز مظاهرها النمو السريع في التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الاموال وازدياد اهمية الخدمات في كل من التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر وتكامل عوامل الانتاج على الصعيد العالمي، كما تمثلت بالشمولية الاقتصادية وتحرير التجارة. (الأمم المتحدة، 1996، 93)

ان الملامح الرئيسة للعولمة اتضحت في نهاية القرن العشرين الا ان جذورها التاريخية امتدت عبر مراحل تطور النظام الرأسمالي التي كان اولها مرحلة الرأسمالية التجارية، ومن ثم بدأ وضع الاساس النظري للعولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية مع ظهور النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية وبالتحديد في افكار Adam Smith بكتابه ثروة الامم، 1776 الذي أكد فيه على حرية التجارة واهميتها على الصعيد الدولي لأنها تسهم في زيادة الكفاءة الانتاجية من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي وتعمل على توسيع حجم الاسواق وترفع معدلات تراكم رؤوس الاموال التي يترتب عليها ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي. (Gray,1970, 106)

بعد منتصف القرن التاسع عشر شهدت الرأسمالية تطوراً واسع النطاق تمثل بتغير المناخ الاقتصادي واختلاف المتغيرات التي تعمل فيها النظرية الكلاسيكية، فكانت ازمة الكساد الكبير 1929-1932 التي تعرضت لها البلدان الرأسمالية مثالاً واضحاً على الخلل الكبير في البناء النظري الكلاسيكي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية آنذاك ولا سيما في الجانب المتعلق بحرية التجارة وما تؤدي اليه من توازن في الامد الطويل كان من نتائجها ان تعرض قطاع التشغيل إلى صدمة كبيرة تمثلت بتعطل (32) مليون فرد عن العمل عدا ما يتعلق بالمتغيرات الاخرى، مما دفع حكومات الدول الصناعية إلى البحث عن حلول تبعد حدوث ما هو اسوأ فكانت الكينزية علاجاً مقترحاً للازمة ، فقد دعا John Maynard Keynes ، 1838-1946 إلى التدخل الحكومي لتحقيق التوظف ودرس العلاقة التي تربط التجارة الخارجية بمستوى التشغيل في اطار نظريته عن الدخل القومي والتجارة الخارجية، (نامق، 1962، 158-160) وكان واضحاً لدى الافكار الكينزية ان المعالجات التنموية تتطلب وجود مؤسسات نقدية تعمل على تعديل انحرافات المسارات التنموية للاقتصادات الرأسمالية عن توازنها فضلاً عن تنظيم العلاقات النقدية بين المركز والاطراف لمصلحة عملية التراكم الرأسمالي فكانت فكرة انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في منتصف الاربعينات وعقد اتفاقية بريتون وودز عام 1944 بهدف الوصول إلى افضل السبل اللازمة لتصحيح السياسات الاقتصادية والمالية بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما في الجانب المتعلق بموازين مدفوعات الدول الاعضاء لإمكانية تحفيز التنمية الاقتصادية في البلدان الرأسمالية ، (النجفي حسن، 1988، 384) ولاشك في ان الاتجاهات الكينزية في هذا الاطار كانت

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

تهدف إلى تحقيق آلية افضل للانسياب السلعي الخارجي والوصول إلى مناطق جديدة للطلب من خلال تعديل التشوهات التي حصلت في الاسواق النقدية في الدول المتقدمة والنامية وتلك هي احدى اهم محاولات النظام الرأسمالي نحو عولمة اقتصاداتها. (النجفي، 1999-2000، 23-25)

ان توظيف هذه المتغيرات ساعد النظام الرأسمالي على اعادة توازنه وتصحيح التشوهات التي اصابته نتيجة الافراط في الانتاج في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين.

يتضح من خلال استقراء الآراء الكينزية انها لا تخرج في اطارها الايديولوجي عن اللجوء إلى تدخل الدولة بوصفها إحدى ادوات الامد القصير لتعديل التباطؤ الذي اصاب الاقتصاد الرأسمالي ومن ثم التخلي عنها بعد ان يتماشى الاقتصاد الرأسمالي على وفق مزايا السوق، (النجفي، 1999، 60) فمع بداية النصف الثاني من عقد الاربعينات اخذت معالجات المدى القصير التي تعتمد على متغير الطلب الفعال تفقد اهميتها واصبح من ضرورات استمرار النظام الرأسمالي ان تكون معالجاته نابعة من متغيرات اقتصادية ذات مدى بعيد اذ دلت اوضاع الاقتصاد الامريكي على انه اتسم بمظاهر انكماشية، اما البلدان النامية فقد ازدادت مديونيتها حتى بلغت نحو (1.766) بليون دولار عام 1993 ، واتسمت موازين مدفوعاتها بالعجز وتباطأت معدلات نموها وغلبت صفة الثنائية على اقتصادات هذه البلدان واقتصرت صادراتها على المواد الاولية ولم يكن معدل التبادل التجاري في مصلحتها وبقيت الانماط السوقية وما يترتب عليها من تعديلات رئيسة في التجارة الدولية بعيدة من الناحية التنظيمية عن العلاقات الاقتصادية الدولية، (النجفي، 1997، 70-71) مما ترتب على ذلك عقد اتفاقية مؤقتة متعددة الاطراف في جنيف عام 1947 سميت بـ (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT) التي استهدفت تحرير التجارة الدولية من القيود والتعريفات الجمركية وتنشيط معدلات نمو التجارة الدولية وزيادة معدلات نمو الدخل القومي واعادة توزيع الموارد على وفق تكاليف الفرصة البديلة. (العفوري، 2000، 27-29)

ومع استمرار تدهور الشروط التجارية للبلدان النامية وبناء على طلب مجموعة من هذه البلدان عقدت الامم المتحدة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الذي ضم الكتلة الافرواسيوية والمجموعة اللاتينية في جنيف عام 1964، مستندة في ذلك الى اعتبارين: (الطائي، 1999، 321)

الاول: ان منظمة الجات تعمل اساساً لمصلحة الدول الصناعية وتولي اهتماماً ضئيلاً لوضع البلدان النامية.

الثاني: توجه حركة التجارة الدولية والسياسة التجارية العالمية منذ الحرب العالمية الثانية نحو اتباع اساليب من شأنها حرمان البلدان النامية من نصيبها العادل في النمو الاقتصادي العالمي، وقد ركز المؤتمر اهتمامه على مشاكل التجارة والسياسة التجارية للدول النامية وعلى وضع

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

المبادئ والصيغ المتعلقة بالسياسة العامة على المديين القريب والبعيد الواجب اتباعها في مجال تحرير التجارة الدولية بهدف تعجيل عمليات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

وشهد العالم النامي والمتقدم منذ الحرب العالمية الثانية اقامة العديد من التكتلات الاقتصادية أثر التطور الكبير في اقتصادات هذه البلدان في المجالات العلمية والتقنية والزيادة الكبيرة في رؤوس الاموال والتوسع في معدلات الانتاج وارتفاع مستويات الدخل والاستهلاك، وبعد النصف الثاني من القرن العشرين اصبحت معظم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية محكومة بالتعاون مع الدول الصناعية المتقدمة.

وخلال المدة 1945 -1970 شهدت التجارة الدولية نمواً معتدلاً بلغ نحو (3.9%) سنوياً، وبلغت مدخولات البلدان المتقدمة منها نحو (70%) من اجمالي العوائد الكلية للتجارة الدولية، اما حصة البلدان النامية فقد بلغت نحو (30%). (نوري، 1999، 43)

ان هذه المقارنات التجارية بين الاقتصادات النامية والمتقدمة تشير إلى انها نتائج اتسمت بحالة عدم التكافؤ وقد اوضح ذلك الاقتصادي EmmanuelA. في مؤلفه عام 1969 بعنوان التبادل اللامتكافئ الذي اشار فيه إلى ان علاقات التبادل بين البلدان النامية والمتقدمة هي علاقات تبادل غير متكافئة قائمة على اساس تواطؤ اجتماعي عام في الدول الغنية يحمل سكانها على استغلال الدول الفقيرة ويكون هدفها زيادة نصيبها من الدخل القومي من دون ان توجه الحد الادنى من الاهتمام للدول النامية. (الطائي، 1999، 103)

ومنذ بداية السبعينات شهد الاقتصاد العالمي مرحلة انتقالية حيث تعرض نظام النقد الدولي إلى تحول كبير عام 1971 وبرزت مشكلة التضخم وتعديلات اسعار الصرف وقد تعاقبت هذه الاوضاع مع ارتفاع اسعار النفط العالمية لعامي 1973-1979 اذ اثرت هذه التغيرات في اتجاهات التجارة والانتاج في العالم، فانخفض معدل نمو الانتاج في الدول المتقدمة من (5.1%) خلال المدة 1960-1973 إلى (2.5%) خلال المدة 1974-1980، وهذا ما عرف بالركود التضخمي. (معله، 2001، 50)

وفي بداية السبعينات ايضا دخلت الشركات عبر الوطنية مرحلة جديدة اذ ازدادت عملياتها التجارية بشكل واسع وتوسعت انشطتها خارج موطنها بمعدلات مرتفعة خلال المدة 1971-1980 فارتفعت قيمة مبيعاتها الخارجية عام 1971 بنسبة (35%) ثم (40%) عام 1980، وهذا التطور يعكس الاتجاهات المتزايدة للاستثمار بين البلدان الرأسمالية وتزايد الطابع العالمي للإنتاج وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الرغم من حالة التضخم الذي تعاني منه البلدان الرأسمالية في تلك المدة. (نوري، 1999، 150-151)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ان هذه الصورة تعكس سيطرة الشركات عبر الوطنية على قطاع واسع من النظام التجاري الدولي التي اتجهت إلى تصدير فائض راس المال المتراكم فيها إلى خارج المستعمرات بشكل مباشر او غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسية خارج موطنها الام متخذة في ذلك اشكالاً عديدة منها التجارة الخارجية وانشاء مزارع رأسمالية ضخمة واقامة البنوك والمؤسسات التابعة لها، وخلال عقد الثمانينات من القرن الماضي شهد السوق الامريكي موجة كبيرة من التراكم الرأسمالي وبدأت الشركات الضخمة بتوسيع استثماراتها خارج نطاق هذا السوق ، اذ بلغ معدل نمو تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى البلدان النامية بحدود (11) مليار دولار سنوياً خلال المدة 1978 -1980 مما يعبر عن دور الاستراتيجية الامريكية في عولمة اقتصادها الذي اصبح تحت هيمنة مجموعة من الشركات الامريكية التي امتلكت مفاتيح اقتصاد العالم الرأسمالي والتي باتت تشكل تهديداً واسع النطاق على الاقتصاد العالمي منذ مطلع عقد التسعينات ولا سيما في قطاع الاستخراج والتعدين منطلقة من عدة دوافع منها وجود المواد الاولية وانخفاض التكاليف النسبية للإنتاج ساعدها في ذلك ضخامة احجام المشاريع الصناعية وتوسع الاسواق وتطور وسائل النقل والاتصالات وتوافر الايدي العاملة الرخيصة.

ان هذه العوامل ساعدت الشركات الكبيرة وبخاصة الامريكية منها على الدخول إلى الاسواق الاوربية لتوزيع مخاطرها عن طريق اقامة فروع متعددة لها في اقطار وصناعات متعددة من اجل تحقيق هدف سياسي كبير يتمثل بربط المصالح الاقتصادية برأس المال الامريكي. (سلامة، 1988، 70-72)

ظهرت ملامح الازمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي بشكل واضح خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من (3.6%) سنوياً خلال عقد الستينات إلى (2.4%) و (2.2%) خلال عقدي السبعينات والثمانينات، (النجفي، 1999-2000، 8) وشهد الاقتصاد الرأسمالي في عقد الثمانينات ركوداً اقتصادياً كبيراً وذلك يعود بفعل اتباع البلدان الرأسمالية سياسات انكماشية مضادة للتضخم جاءت في اطار معالجة الازمة الرأسمالية المعاصرة والمتمثلة بالتضخم الركودي الذي اصبح ذا طابع عالمي ، ولا شك ان هذه السياسات كانت تمثل تحولاً واضحاً في جوهر الفكر الاقتصادي الرأسمالي في تلك المدة.

اما البلدان النامية فقد شهد معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي انخفاضاً أثر توجه البلدان المتقدمة نحو تحرير انتاجها الصناعي من الاعتماد على المواد الاولية التي تصدرها هذه البلدان والتي اصبحت في عقد الثمانينات لا تتجاوز ثلث ما كانت تستورده في مطلع القرن الماضي الامر الذي فاقم مشكلة مديونية البلدان النامية حتى بلغت نحو (1.865) بليون دولار عام 1999. (معله، 2001، 50)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وفي مطلع عقد التسعينات دخل الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي كبير اذ انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة من (3.2%) عام 1989 إلى (2.1%) عام 1990 ثم إلى (1.2%) عام 1991 وذلك يرجع إلى عوامل عديدة اهمها ارتفاع اسعار النفط بمعدلات عالية والتحولات التي حصلت في البلدان الاشتراكية وحل منظمة الكوميكون (مجلس التعاضد الاقتصادي) وانهيار التجارة بين البلدان الاشتراكية السابقة وظهور التجمعات الاقتصادية الاقليمية الجديدة كالنافتا واوربا الموحدة.

لا شك في ان هذه الاتجاهات في الاقتصاد الرأسمالي لا تتفق وفروض هذا النظام الذي ترتب عليه تزايد معدلات البطالة في حين تسعى الاقتصادات الرأسمالية إلى تزايد معدلات تراكم رؤوس الاموال فيها والميل نحو توسيع الانتاج في ظل التوازن العام وهي الفروض التي وضعتها الافكار الكلاسيكية للاقتصادات الرأسمالية والتي تخضع لقانون التطور الدوري الذي ينتقل فيه الاقتصاد من الانتعاش إلى الركود عبر ازمة اقتصادية معينة ثم يعود للانتعاش من خلال معالجات اقتصادية ترتبط بمتضمنات السوق، (مرسي، 1990، 398) التي بدأت تعمل منذ العقد الاخير من القرن العشرين على وفق نمطين من الاليات هما: (النجفي، 1999-2000، 13-19)

الاول: نمط انتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية

تعمل المنشآت الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة في بيئة تتسم بالمنافسة الاحتكارية في انتاج سلع معينة وأقرب إلى المنافسة الكاملة في انتاج سلع اخرى ، ففي الحالة الاولى فان سعر الوحدة المنتجة الواحدة اكبر من كلفتها الحدية اما في الحالة الثانية فان السعر يقترب من الكلفة الحدية وفي كلتا الحالتين تتحقق ارباح غير اعتيادية من هذا النسق الاقتصادي الذي يسهم في تزايد معدل تراكم راس المال ويرفع معدلات نموه، ومن اجل ان يسهم هذا التزايد في معدل تراكم راس المال في زيادة الناتج المحلي في الاقتصادات الرأسمالية لابد من تدخل الدولة في تنظيم حركة الانتاج على وفق اساليب تتناسب واهداف هذا النظام، الا ان هذه الزيادة في الناتج قد تؤدي إلى خفض الاسعار في السوق المحلية لذا فان الدولة تعمل على تصدير الجزء الفائض من الانتاج حتى تتمكن من المحافظة على مستوى معين للأسعار بحيث تستمر في تحفيز الانتاج المحلي فيها ويستمر تزايد معدل تراكم راس المال، اما في حالة تزايد الانتاج وبمعدل اسرع نتيجة للتغيرات التكنولوجية الحديثة فان ذلك يترتب عليه تزايد حصة السوق الخارجية من الناتج المحلي وتصبح تكاليف الانتاج الحدية مساوية للأرباح أو اكثر منها، وهذه التكاليف بلا شك تشكل اعباء على الاقتصاد المعني اذ تؤدي إلى تخفيض حجم الفائض ويتباطأ معدل نموه وينخفض معدل تراكم راس المال فيها وهذه الحالة اصبحت بمثابة ازمة يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي منذ العقد الاخير من القرن العشرين.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الثاني: نمط انتاج السلع الحربية

ان هذا النمط من الانتاج يعمل على وفق الية الاحتكار أو احتكار القلة وان الطلب على منتجات هذا النمط لا يخضع للمفاهيم الاقتصادية فحسب وانما للتكوينات الايدلوجية والصراعات التي تفرزها بؤر التوتر العالمية التي كان ابرزها الحرب الباردة مع المنظومة الاشتراكية التي عدت احدى اهم وسائل التحفيز الرئيسة في انتاج هذا النوع من المنتجات في الاقتصاد الرأسمالي منذ عام 1917 وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الثاني ، وفي هذا المجال اوضحت بيانات معهد ستوكهولم الدولي لقضايا السلام ان حصة الولايات المتحدة من الصادرات العالمية من الاسلحة الضخمة بلغت نحو (52.9) مليار دولار أي ما تعادل (30.6%) من اجمالي الصادرات العالمية لهذا النوع من السلع خلال المدة 1985-1989 الا ان الخصم التقليدي (الاتحاد السوفياتي) الذي كان وجوده يعني خلق طلب على هذا النوع من السلع لم يكن موجوداً مما يعني تعطل الموارد الاقتصادية التي كانت تسهم في انتاج الاسلحة الحربية وما يترتب عليه من انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي وتدني رفاهية المجتمعات الرأسمالية واصبح الفائض اكبر من ممكنات تصريفه واخذت تكاليف الانتاج بالارتفاع مما يعني ميل السعر نحو الارتفاع وذلك يقلل من طلب الاسواق العالمية والى حد بعيد ، وهذا الامر يقود النظام الرأسمالي إلى حالة التباطؤ في معدلات نموه وهي مسألة تتناقض وفروض الرأسمالية فضلاً عن انها تؤدي بالاقتصاد الرأسمالي إلى الانكماش مما جعل الرأسمالية تتوجه إلى نظام دولي جديد اطلق عليه (العولمة) التي اتسمت بالسمات الاتية: (الورد، 2001، 91-92)

1. الاعتماد على نظام السوق بوصفه الاسلوب الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا النظام الذي يتطلب استقراراً سياسياً واقتصادياً يعتمد على كفاءة اداء القطاع العام ومستوى تنمية الموارد البشرية والمستوى التقني والفني للبلد.
2. دعم القطاع الخاص وتشجيعه في إطار استراتيجية التنمية التي تعتمد على الية السوق وابراز دور هذا القطاع في العمل الاقتصادي.
3. تغير انماط العمل والانتاج وقد حدث ذلك بفعل التطورات التقنية والتكنولوجية المتسارعة مما ادى إلى الحد من اهمية الميزة النسبية وبروز القدرة على المنافسة العالمية مما ادى إلى زيادة معدلات البطالة.
4. ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية واتساع دور الشركات متعددة الجنسية التي أسهمت في سرعة تغير انماط العمل والاستفادة من الثروات المتاحة في مختلف البلدان بهدف تعظيم الارباح.
5. تحكم منظمة التجارة العالمية بأوضاع التجارة الخارجية من اجل خدمة اهداف الدول الصناعية المتقدمة القادرة على المنافسة، وقد شكلت هذه المنظمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ركائز النظام الدولي الجديد الذي أطلق عليه (العولمة).

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

تشير السمات المذكورة انفاً ان تفعيل كفاءتها الاقتصادية يتطلب اوضاعاً اقتصادية أقرب إلى الاوضاع الاقتصادية النيوكلاسيكية بينما لا تتلاءم مع معطيات واوضاع الاقتصادات النامية لأنها تتسم بانخفاض مرونة استجابتها لمتغيرات السوق.

2. أثر العولمة في التنمية الاقتصادية

1.2. أثر عولمة رؤوس الاموال الاجنبية في التنمية الاقتصادية

بهدف التعرف على الدور الذي ادته الاموال الاجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية سيتم التركيز على دور الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق هذا الهدف لكونه اكثر انواع الاموال الاجنبية اثارة للجدل والاهتمام، وذلك لتعدد مصادره واشكاله واثاره في الدول المتلقية له، (برتان، 1982، 10-11) فضلاً عن كونه احد اهم الادوات الرئيسة للعولمة الاقتصادية لأنه قاد الانتاج العالمي الى النمو وبشكل متسارع من خلال الشركات متعددة الجنسية التي تعاظم دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدفق الاموال الاجنبية والسلع الى الاسواق العالمية، وانه يرتبط بالتجارة الخارجية ضمن اليات التوازنات الدولية التي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي وانتعاش اسواق البلدان المعولمة. (الجميل، 2001، 120)

ومن اجل تحقيق تنمية اقتصادية سليمة في البلدان النامية لا بد من توافر الموارد المالية اللازمة لرفد هذه العملية التي يتوقف نجاحها على هذه الموارد لتنفيذ برامجها الاستثمارية اذ انها تعاني من تدني معدلات الادخار المحلية (اتساع الفجوة المحلية)، وهذه الاموال تأخذ عدة اشكال منها القروض والمساعدات والهبات والاستثمار الاجنبي العام والخاص. (الطائي، 1999، 106-107)

وبشكل عام ظهرت اتجاهات متعددة عالجت القضايا الاساسية التي اختلف عليها الاقتصاديون في تقييم الدور الذي تؤديه هذه الاموال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن تمييز وجهتي نظر في هذا الموضوع تباينتا نظرياً وعملياً في ذلك هما:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

1. **المدرسة الكلاسيكية:** أكد رواد هذه المدرسة على ان الاستثمار الاجنبي المباشر المنقول عبر الشركات الاجنبية يتجه وبشكل دائم نحو خدمة المستثمرين الاجانب بوصف ان هذه الشركات تعتبر البلدان النامية مصدراً رئيساً للمواد الخام والمواد الاولية والتي يكون هدفها تفعيل الاستثمار في هذه البلدان التي تتسم بانخفاض اسعار موادها الخام وتدني اجور العمل فيها بهدف تصنيعها واعادة بيعها في الاسواق العالمية ولاسيما في اسواق البلدان النامية وبأسعار مرتفعة مما يؤدي الى استنزاف الطاقات والموارد الشحيحة من هذه البلدان. (المالكي، 1974، 30-33)
2. **المدرسة الكلاسيكية الحديثة:** ان النتائج التي توصلت لها هذه المدرسة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر خالفت اراء الكلاسيك وأكدوا دوره الايجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من خلال تزويدها بالعملات الاجنبية والخبرات الفنية والمزايا التكنولوجية. (ابو قحف، 1989، 13) التي تسهم في تعزيز دور الصادرات والحد من الاستيرادات مما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات في الامدين القصير والبعيد على حد سواء، (Lau, 1986, 75) فضلاً عن ذلك فقد حاول العديد من الاقتصادين دراسة أثر تدفق الاموال الاجنبية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وقد اختلفت دراساتهم من حيث الاسلوب والنتائج إذ اوضح عدد منهم الاثر الايجابي لهذه الاموال في التنمية الاقتصادية في حين اوضح الاخرون سلبية تأثيرها في عملية التنمية الاقتصادية.

فقد اشارت دراسة الاقتصادي Landon 1973 التي طبقها على (10) دول نامية من دول امريكا اللاتينية إلى الاثر الايجابي لتدفق الاموال الاجنبية في زيادة الانفاق الاستثماري لهذه الدول الذي ترتب عليه زيادة في معدلات نمو ناتجها المحلي الاجمالي. (Mikesell, 1973, 13)

اما الاقتصادي Umesh. G. Gulati ، 1976 فقد اوضح في دراسته التطبيقية عن (38) دولة نامية خلال المدة 1961-1968 ان للأموال الاجنبية دوراً ايجابيا في رفع معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي. (Gulati, 1976, 159)

وايدت دراسة Managat Ram، 1980 عن (33) دولة اسيوية نامية خلال المدة 1967 - 1975 العلاقة الطردية بين تدفق الاموال الاجنبية ومعدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي. (Ram, 1980, 24)

في حين خالفت دراسة A. Rahman، 1968 النتائج السابقة إذ درس العلاقة بين استيرادات راس المال والادخار المحلي لعينة من البلدان النامية وتوصل من خلالها إلى ان هذه الاموال ادت إلى تخفيض معدل نمو ادخارها المحلي، مما ادى إلى تخفيض معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي. (Mikesell, 1973, 1-26)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وايدت دراسة الاقتصادي Singh، 1970 النتائج السابقة التي اوضح فيها ان لرأس المال الاجنبي تأثيرا سلبياً في معدل نمو الادخار الحكومي في البلدان النامية وما يترتب عليه انخفاض في معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي. (Singh, 1970, 152-156)

واثبتت الدراسات التطبيقية التي اجراها كل من Lando،Chenery، Eckistein ، 1970 عن العلاقة بين الادخار المحلي وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية لـ (18) دولة نامية من دول امريكا اللاتينية بانها عكسية بين كلا المتغيرين، ولم يظهر أي تأثير معنوي للأموال الاجنبية في معدل نمو الادخار المحلي في البلدان موضوعة البحث.

وتوصلت دراسة Kellman ،1971 إلى النتائج السابقة نفسها، اذ اوضح فيها العلاقة العكسية بين رأس المال الاجنبي والادخار المحلي في البلدان النامية وبين فيها ان الادخار المحلي في هذه البلدان ينخفض نتيجة لاستيراد اموال اجنبية.

وجاءت نتائج الدراسة التي نشرها Cupta، 1973 مطابقة لدراسة A. Rahman، 1968 التي اجراها على (55) دولة نامية واوضح فيها ان للأموال الاجنبية تأثيرا ضعيفاً في معدل نمو ادخاراتها المحلية. (Mikesell, 1973, 1-26)

يتضح من خلال استقراء الدراسات السابقة انها اظهرت نتائج متباينة عن طبيعة العلاقة بين تدفق الاموال الاجنبية ومعدلات النمو الاقتصادي المتحققة في البلدان المتلقية لها، وقد حدد Papanek اسباب العلاقة العكسية بين كلا المتغيرين في بعض البلدان المتلقية لهذه الاموال بالنقاط الاتية. (Papank, 1972, 934-950)

1. عدم الاستقرار السياسي.
2. التغيرات الحاصلة في معدلات التبادل التجاري ولاسيما في الدول التي تعتمد على الصادرات في تحقيق نموها الاقتصادي.
3. المتغيرات الخارجية (الظروف الجوية والكوارث الطبيعية).

ويمكن ان نستنتج مما سبق ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو وسيلة مكملة للاستثمار المحلي فضلاً عن كونه طريقة فعالة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة ورفع القدرات البشرية وتعميق مفهوم تخفيض كلف الانتاج وتحسين القدرات التنافسية للدولة المضيفة لتلك الاستثمارات كي تسهم هذه المتغيرات في رفع معدل نموها الاقتصادي وهذا الدور يتحدد بطبيعة القطاعات المستوعبة للتقنيات العالية والمهارات المتقدمة للأموال الاجنبية فضلاً عن الحوافز الممنوحة له في البلد المضيف والتي تشتمل على حوافز مالية تهدف إلى تخفيف العبء الضريبي على المستثمر وتعوضه عن ايجابيات الفرص البديلة المنافسة وحوافز تمويلية تتمثل بالإسهام في تمويل المشروعات عن طريق الاسهام في رأس المال والمنح المباشرة والقروض

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الميسرة التي تمنحها الدولة المضيفة وشروط الائتمان فيها وحوافز غير تمويلية مثل المعاملة التفضيلية في استغلال خدمات البنى الاساسية والمرونة في سعر الصرف وخدمات التسويق ، اما البلدان التي وضعت قيوداً امام عمل هذه الاموال وعلى دور الاسواق فيها فقد عادت باثار سلبيه في نموها الاقتصادي. (حمداني، 1997، 2)

2.2. أثر عولمة التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية

ان المهمة الرئيسة لأي عملية تنموية تتمثل اساساً بتحرير قوى الانتاج وتطوير النظام الانتاجي بإحلال اساليب انتاجية اكثر حداثة واكثر فاعلية محل الاساليب والانماط القديمة، ويتفق معظم الاقتصاديين على وجود علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية اذ اتضح ان التطور الاقتصادي وزيادة معدلات نمو الدخل القومي تاريخياً يؤثران في نمط التجارة الخارجية وحجمها بوصف ان النمو الاقتصادي يؤثر في نمط التجارة الخارجية والذي قد يتسبب في تزايد معدلات الانتاج العالمي في ظل تزايد درجة الانفتاح على العالم، (عابد، 2001، 118) كما يعتقد عدد من الاقتصاديين ان المحرك الديناميكي للتنمية الاقتصادية هو ذلك الجانب من التجارة الخارجية الذي يوصف بالصادرات، وقد اكد هذه المقولة امثال S. Gupta, B. Balassa, R, Emery الذين اشارت دراساتهم إلى ان النمو الاقتصادي دالة بالصادرات وعليه فان تحقيق الكفاءة التنافسية للصادرات يقتضي اجراء تغيرات مؤسسية في الممكنات والعلاقات بين القطاعات التي تؤدي في محصلتها النهائية إلى تحفيز قطاع الصادرات، ويتطلب ان يرافق ذلك اجراءات تتضمن تخفيض الرسوم الجمركية وازالة الدعم أو حماية قطاع الانتاج وعدم الاعتماد على سياسة احلال الواردات وتأكيد تطبيق الاجراءات التي تساعد على تحرير التجارة، (Gupta, 1984,16) الا ان هذه المقولة تخضع لفروض وشروط محددة .

ان التغيرات الحاصلة في هيكل التجارة الخارجية تؤثر تأثيراً فعالاً في هيكل الاقتصادات النامية التي تتسم بعدم التنوع النسبي في نمط انتاجها السلعي في حين يتميز الطلب المحلي فيها بالتنوع الواسع الذي يتوزع على عدد كبير من السلع الاستهلاكية والانتاجية المختلفة، لذا يكون لقطاع التجارة الخارجية (الصادرات) دور كبير في تحقيق التوازن والتناسب بين النشاط الانتاجي والاستيرادي عن طريق توفير موارد النقد الاجنبي اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بالسلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الاولية من السوق الخارجية لتشغيل طاقاتها الانتاجية القائمة فضلاً عن بناء طاقات انتاجية جديدة تهدف إلى تحقيق التوسع في القدرات الانتاجية للمجتمع والتي لا يمكن تأمينها الا من خلال قناة التجارة الخارجية، ولها دور كبير في تحقيق التوازن والتناسق بين النشاط الانتاجي والتصديري عن طريق تصريف الانتاج السلعي الفائض عن حاجة البلد. (هاشم واخرون، 1973، 5)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ان التأطير التاريخي لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية يبدأ من تأكيد الطبيعيين ومن ثم الكلاسيك والمحدثين على المنافع المتحققة من حرية التجارة الخارجية وكان تأكيد هؤلاء على حرية التجارة ينطلق من هدفهم الاساسي في ذلك هو ان التجارة الخارجية تسهم في تعظيم الناتج القومي الذي يعد العامل الاساسي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

ومنذ اواخر عقد الستينات من القرن الماضي ازداد اهتمام الاقتصاديين بموضوع العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وفي معظم البلدان النامية وعدوا التحسن الحاصل في صادرات هذه البلدان من المتطلبات الاساسية والمساعدة في تمويل استيراداتها من السلع الانتاجية فضلاً عن تطور عمليات التصنيع فيها وتحديث قطاعها الزراعي ، (النجفي والقريشي، 1988، 160) واصبحت الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية مجالا خصباً للمناقشات والطروحات المختلفة في منطلقاتها احياناً والمتباينة في معالجاتها احياناً اخرى، ولم يكن ذلك ليتوقف عند الكلاسيك ومن اعقبهم بل توسع ليشمل العديد من الآراء ووجهات النظر.

فالاقتصادي Haberler اوضح ان التجارة الخارجية تسهم وبدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دورها في تحفيز الانتاج المحلي وبما توفره من سلع انتاجية ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن اسهامها في رفع المستوى العلمي والتقني للبلد وتشجيع دخول الاموال الاجنبية لتعزيز الاستثمارات المحلية فيها. (Haberler, 1959, 110-114)

واكد Dornbush. R ضرورة اندماج البلدان النامية في التجارة الدولية بوصفها العنصر الفعال في تحقيق تنميتها الاقتصادية لتعذر حصول هذه البلدان على مصادر التمويل البديلة بوصف ان التجارة الخارجية تسهم في زيادة كمية الانتاج المحلي الذي يؤدي إلى رفع كفاءة ادائها الاقتصادي فضلاً عن دورها في استفادة هذه البلدان من مزايا (اقتصاديات الحجم) Economic of Scal. (Talan, 1998, 355)

الا ان المسارات التاريخية برهنت عملياً ان زيادة صادرات المواد الاولية ومن العديد من البلدان النامية لم تكن ذات اسهامات فاعلة في تحقيق تنميتها الاقتصادية، بل ولم يتمكن قطاعها التصديري من التأثير ايجابياً في النمو في بقية القطاعات ولم تدفع الصادرات إلى حدوث تبدلات مهمة في اقتصادها الوطني بقدر ما قادت احياناً إلى عرقلة التنمية فيها ولتفسير ظاهرة كهذه يؤكد الاقتصادي السويدي G. Myrdal على ميل قوى السوق من خلال ما يحققه التراكم من زيادة في حدة التفاوت العالمي وان التنمية الطبيعية من قيام التجارة دون عوائق بين دولتين الاولى صناعية والاخرى نامية هي عملية تراكمية تتجه نحو افقار وركود الدولة النامية وهذا ما اكده Arther

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

lewis ،1979الذي اشار إلى ان تجارة البلدان النامية مع البلدان المتقدمة قد حققت معدلات منخفضة للنمو خلال مدة زمنية طويلة. (الطائي، 1992، 48)

وعمقت العولمة حالة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية والمبادلات التجارية، من خلال سرعة تحرك السلع ورؤوس الاموال والمعلومات عبر الحدود القومية فضلاً عن توجهها نحو توحيد الاسواق المالية بعد ازالة الحواجز والعقبات الجمركية التي فرضت على هذا الانسياب بعد انشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995. (مطر، 2002، 1-5)

وعلى الرغم من المكاسب التي نادى بها اقتصاديو صندوق النقد والبنك الدوليين المتحققة من ظاهرة العولمة فان فريقاً اخر من الاقتصاديين يشكك في صحة ذلك، لان استعراض الواقع الاقتصادي في البلدان النامية يوضح ان العولمة لم تؤكد صحة الطروحات المذكورة سابقاً أذ ادت العولمة في عدد من هذه البلدان إلى انخفاض حصتها من الصادرات الصناعية بين عامي 1980-1986 من (28.5%) إلى (20%) وانخفضت حصتها من التجارة الدولية بين عامي 1975-1985 بنسبة (50%) اذ اصبحت حصة البلدان النامية في الوقت الحاضر تصل إلى ما نسبته (17%) من التجارة العالمية في الوقت الذي يبلغ فيه سكان البلدان النامية نحو (80%) من اجمالي سكان العالم فضلاً عن انخفاض نسبة التجارة البينية بين البلدان النامية، فقد اوضحت تقديرات التنمية البشرية عام 2000 ان صادرات البلدان النامية واستيراداتها تراوحت وبنسب متفاوتة خلال المدة 1990 - 1998 وهي المدة التي شهدت فيها تفعيل متغيرات عولمة التجارة الخارجية فقد تراوحت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من (27%) عام 1990 إلى (31.7%) عام 1998 وارتفعت الاستيرادات وللمدة نفسها من (26.3%) إلى (30.2%)، وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD التي ارتفعت صادراتها من (17.4%) إلى (21.7%) واستيراداتها من (17.9%) إلى (20.7%) خلال المدة نفسها. (المسافر، 2002، 247-248)

ان هذه المؤشرات تشير اشارة واضحة إلى اخفاق النموذج الكلاسيكي عملياً في تحرير التجارة الخارجية في عدد من البلدان النامية اذ لم تتمكن من تحقيق المكاسب الواعدة منها ولم تعد سياسة خفض سعر الصرف وسيلة لرفع معدلات نمو صادراتها في القسم الاخر منها فضلاً عن دورها في احداث تقلبات كبيرة في اسعار صرف عملاتها المحلية الامر الذي جعل هذه البلدان ترفع قيودها عن حرية حركة رأس المال فيها مقابل قيامها بفرض قيود امام تجارتها الخارجية.

وبذلك اسفرت سياسات العولمة الاقتصادية في البلدان النامية عن تقليص دور الدولة والقطاع العام في نشاطها الاقتصادي وربطت اقتصاداتها بالاقتصاد العالمي حتى اصبحت في نهاية عقد التسعينات غير مؤهلة للاشتراك في عملية الانفتاح الاقتصادي العالمي لان معظم هذه البلدان ما تزال تعاني من خصائص التخلف المتمثلة بانخفاض معدلات نموها الاقتصادي وتدني معدلات الادخار والاستثمار فيها واعتمادها على الخارج في سد ما نسبته (65%) من حاجتها المحلية من

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الغذاء فضلاً عن هيمنة قطاع انتاج السلع الاولية والمنتجات الاستخراجية على صادرات هذه البلدان. (شلاش، 1999، 191)

يتضح مما سبق ان تنمية الاقتصادات النامية في ظل متغيرات تحرير التجارة الدولية اصبحت من الامور الاكثر صعوبة لان أية محاولة للتنمية في هذه البلدان تواجه عقبات يصعب تخطيها لكون الجزء الاكبر من مستلزمات تنميتها من السلع المصنعة مستوردة من البلدان الاجنبية ومن جانب اخر تشهد اسعار صادرات هذه البلدان من المنتجات الزراعية أو الاولية والتي تشكل معظم انتاجها من تدنٍ مستمر في السوق العالمية في حين تكون اسعار المستوردات المصنعة مرتفعة جداً مما يؤدي إلى تراكم العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان ، فضلاً عن تذبذب الطلب العالمي على منتجاتها في السوق العالمية وهو الامر الذي افضى إلى ازمة اقتصادية كبيرة فيها وجعلتها امام سوق كونية تتحكم فيه البلدان المتقدمة وتفرض شروطها على البلدان النامية. (ياس، 2001، 33)

ولا شك في ان اعادة تخصيص الموارد في إطار انماط التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية سيؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من المستويات التصديرية سواء بين هذه البلدان أم بينها وبين دول العالم الاخرى، وان هذا يعد بديلاً أكثر موضوعية في الجانب الاقتصادي من اتجاه هذه الاقتصادات نحو العالم الخارجي بصورتها المجزأة ولاسيما ان الاندماج مع الاقتصاد العالمي لم يحقق منافع اقتصادية من جراء ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات بشكل أفضل مقارنة بنظيرتها في الاقتصادات المتكاملة. (النجفي، 2002، 96-97)

3. التوصيف الاقتصادي لأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي التركي

1.3. معدل نمو الناتج

كما هو الحال في العديد من الاقتصادات النامية في العالم، اعتمدت عملية التنمية الاقتصادية لتركيا على استراتيجية إحلال الواردات خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي. كانت هذه الفترة تتميز بالاستثمارات العامة الكبيرة التي تهدف إلى توسيع القدرة الإنتاجية القومية في الصناعات الثقيلة والسلع الرأسمالية وكانت التجارة الخارجية محمية من خلال القيود الكمية الى جانب نظام سعر صرف الثابت نسبيا.

اعتمدت استراتيجية احلال الواردات بشكل كبير على المواد الخام المستوردة، والتي أدت الى تدهور معدلات التبادل التجاري لتركيا في أعقاب الصدمة النفطية الأولى في الفترة 1973-1974، وتسبب هذا التدهور زيادة العبء على ميزان المدفوعات، في حين أن العبء الإضافي كان يعوض عن طريق الاقتراض قصير الأجل. منذ عام 1977 فصاعداً، حيث أن كمية الواردات التي تم التعاقد عليها لم يكن من الممكن تحقيقها في الوقت المناسب، ظهرت مشاكل في سوق العمل أدت الى تراجع العرض، على جانب الطلب استمرت السياسة المالية التوسعية، والتي أدت الى تسارع

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الاختلالات بين العرض والطلب الكلي وبالتالي ازداد التضخم، وأدى عدم كفاية التدابير المتخذة للتغلب على تراجع العرض فضلا عن الآثار السلبية للصدمة النفطية الثانية في عام 1979 الى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات، وبدأت تركيا تعتمد نهج جديد يعتمد على الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة للتغلب على الازمة (التي لم تحل في المدة 1977-1979) في بيئة تتسم بانخفاض المدخرات المحلية وتباطؤ الاستثمار.(يونس، 1995، 26)

في 24 يناير 1980 تم الإعلان عن قرارات من أجل كبح جماح التضخم، لجذب التمويل الأجنبي، وتحقيق المزيد من التوجه نحو الخارج والنظام الاقتصادي القائم على السوق المعولم. وفي إطار هذه القرارات، تم منح إعانات التصدير وسمح لأسعار الصرف بالهبوط عن القيمة الحقيقية لجعل الصادرات التركية أكثر تنافسية، وتعزيز النمو الذي تقوده الصادرات.

ان البرنامج الاقتصادي الذي بدأ في عام 1980 تضمن إطلاق حزمة كبيرة من الإعانات والحوافز للصادرات، وخفض قيمة العملة ورفع الأسعار للسلع والخدمات التي تنتجها مؤسسات الدولة الاقتصادية. وهذه الإجراءات المستعجلة أدت الى استعادة ثقة الدائنين الدوليين. وقد تم تنظيم وصرف قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بسرعة بالتزامن مع تخفيف عبء الديون.

تم تحسين الأداء التجاري بفعل ثلاث عوامل. أولاً، مكن صافي الإقراض الأجنبي من استئناف استيراد السلع الوسيطة وتخفيف الضغوط على التمويل العام. وبسبب انخفاض معدلات استخدام الطاقة (حوالي 45-50 في المائة)، أظهرت الشركات الصناعية استجابة تصديرية قوية لهيكل الحوافز الذي تغير بسرعة. ثانيا، كان معدل سعر الصرف مرتفعا لكنه مستدام. ثالثاً، تم تخفيض الطلب المحلي بشكل ملحوظ في النصف الأول من الثمانينيات لتمكين توسيع الصادرات. وفي هذه الفترة، انخفضت الأجور الحقيقية والمداخيل الزراعية بشكل كبير. كما شهد القطاع النقدي والمالي العديد من الإصلاحات وتغيير السياسات مهدت لعملية الانفتاح على الخارج وعولمة الاقتصاد مثل تغيير نظام سعر الصرف وتحرير أسعار الفائدة وسن قانون الأسواق المالية وإنشاء مجلس أسواق المال وتحرير حساب رأس المال وتعديل الأنظمة المتعلقة بالقطاع المصرفي. (CBRT, 2002, 40)

اسفرت حزمة الإصلاحات سالفة الذكر منذ عام 1980، الى ارتفاع معدلات النمو. الا ان متوسط معدلات النمو في الثمانينيات والتسعينيات والذي بلغ 4.8 في المئة كان أقل من معدل السبعينات والذي بلغ 4 في المئة وكان أكثر تقلبًا واستمر معدل النمو بالارتفاع منذ عام 2002 وحقق اعلى مستوى له عام 2004 حيث وصل الى 9.6 في المئة ومن ثم بدء بالانخفاض الى ان وصل الى معدل نمو سالب عام 2009 بفعل الازمة المالية العالمية 2007-2008 الا انه سرعان ما تعافى الاقتصاد التركي من اثر الازمة وعاود ارتفاع معدلات نموه لتصل الى اعلى مستوى له على

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الإطلاق عام 2011 واستمر بتحقيق معدلات نمو متناقصه الى ان حقق معدل نمو متواضع عام 2015 بفعل الاحداث السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (الشكل 1).

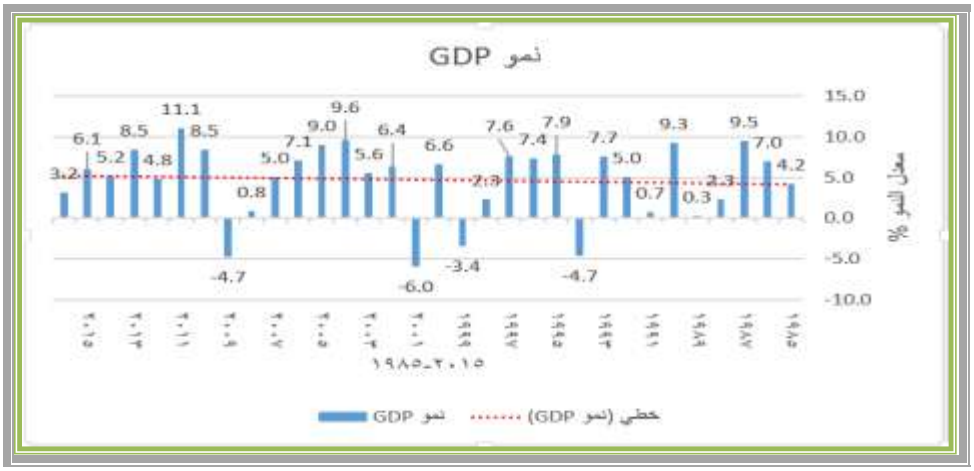

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الانكتاد.

منذ بداية 1980، استمرت نسبة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض بثبات، بينما أظهرت نسبة قطاع الخدمات اتجاهاً تصاعدياً. وعلى الرغم من كل الجهود لزيادة نسبة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، لا يزال نصيبها نحو 31 في المائة عام 2015 بعد ان بلغ نسبة 41 في المئة عام 1989، ويقوم القطاع بتشغيل نحو 22 في المئة فقط من القوى العاملة. حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الى نحو 7 في المئة ويعمل نحو 31 في المئة من القوى العاملة، اما قطاع الخدمات فقد استمر بالتوسع على حساب القطاع الزراعي ليشكل 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 وبالتالي حققت تركيا استيعاب القوى العاملة الفائضة في القطاع الزراعي التي كانت انتاجيتها منخفضة وكان ذلك أحد أسباب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1985 حسب ما يبينه خط النمو في الشكل رقم 2 ادناه.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

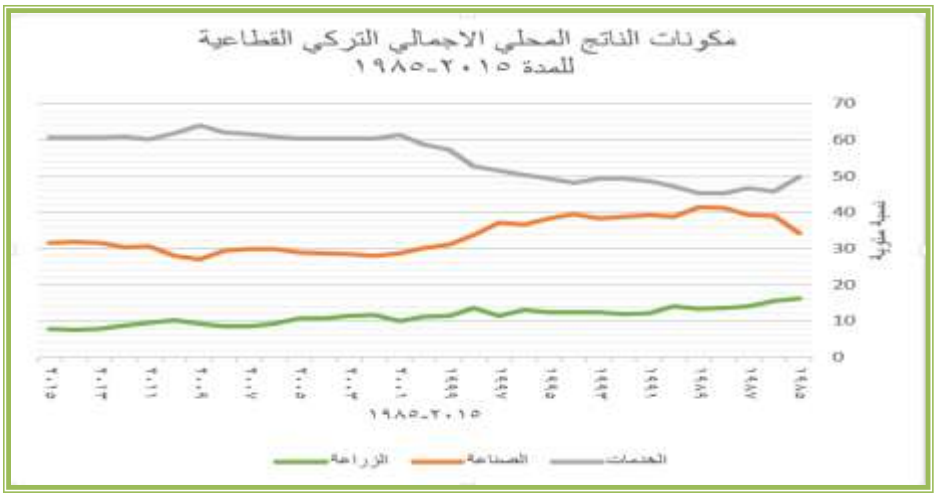

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الانكتاد

2.3. الانكشاف الاقتصادي

يعكس تقدير معدل الانكشاف الاقتصادي الخارجي حالة الانتاج وتجارة المنتجات ويبين مدى اعتماد الدولة على الاسواق الخارجية في توفير احتياجاتها من السلع الغذائية والمصنعة، وعادة يتأثر الانكشاف الاقتصادي بعدة عوامل منها الاسعار العالمية وحالة توقع انتاج السلع الغذائية والمصنعة وسياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية من حيث ترشيد الانفاق على الواردات واستيراد السلع الضرورية أو وضع تعريفة جمركية مرتفعة على واردات عدد من انواع السلع أو وضع عوائق كمية مثل الحصص أو منع استيراد سلع معينة حماية لإنتاجها المحلي فضلاً عن تأثر الانكشاف الخارجي بعوامل اخرى منها مستوى الدخل الفردي والنمط الاستهلاكي. (الأمم المتحدة، 1995، 11)

يقاس الانكشاف الاقتصادي الخارجي بنسبة مجموع الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي، فكلما اتجهت قيمة هذا المعدل إلى الزيادة يعني زيادة تبعية النشاط الاقتصادي إلى الخارج وازداد تبعاً لذلك تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية، (الأمم المتحدة، 1998، 43) وفي هذا الصدد تشير معظم الآراء الاقتصادية إلى ان معدل الانكشاف الاقتصادي للبلدان النامية سوف يأخذ بالارتفاع في ظل تغير بيئة التجارة العالمية وذلك بفعل عاملين أساسيين:
(الأمم المتحدة، 1995، 12)

الاول: اتفاقية الجات لعام 1994 ومن ثم منظمة التجارة العالمية التي ادت إلى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية والمصنعة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الثاني: تغير نظام التجارة لدول الاتحاد الاوربي الذي أثر بدوره في صادرات العديد من البلدان النامية في دول الاتحاد المذكور آنفاً.

وقد ترتب على ذلك ان معظم البلدان النامية اصبحت مستوردة صافية للمنتجات لان انخفاض التعريفة الجمركية على الواردات وارتفاع متوسطات دخول الافراد ساعد على اعطاء افضلية لاستيراد المنتجات ذات الجودة العالية بغض النظر عن أسعارها.

لقد بدأت العديد من البلدان النامية تدرك الخطر الناجم من ارتفاع معدل انكشافها الاقتصادي واخذت تعمل على تحسين اوضاعها الانتاجية من خلال تعديل سياساتها الاقتصادية.

اما فيما يخص تركيا فالقطاع التجاري يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد (من حيث كونها مصدراً اساسياً في تأمين موارد النقد الاجنبي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية) التي أخذت اتجاهات ومسارات متعددة باختلاف الازمنة والمراحل السياسية، وكان للموقع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا دور رئيس في تحديد مسار المتاجرة بالمنتجات الزراعية والمصنعة، فمنذ بداية عقد الستينات من القرن الماضي انتهجت تركيا استراتيجية انمائية تقوم على اساس تطوير تجارتها وكان هدفها من ذلك متأتياً من عدة اسباب اهمها قيام الحرب العالمية الاولى وحدوث ازمة الكساد في الثلاثينيات من القرن الماضي ثم قيام الحرب العالمية الثانية فضلاً عن الصعوبات التي حلت في ميزان مدفوعاتها. (Hirschman, 1968, 4-6)

لذا ركزت خطة البلاد الخمسية للمدة 1973-1977على تخصيص الجزء الاكبر من استثماراتها نحو القطاع الزراعي واعطاء الاولوية لمشاريع البنى الارتكازية فيه التي ترتب عليها زيادة قيمة صادراته الزراعية التي وصلت إلى (1.3) بليون دولار عام 1973 والى (1.4) بليون دولار عام 1975 ثم ارتفعت إلى (1.7) بليون دولار عام 1977 والتي شكلت نسبة (60%) من اجمالي قيمة صادرات تركيا في العام الاخير. (لافي، 1986، 44) وكذلك حرصت تركيا على زيادة نسبة صادراتها المصنعة وكذلك الخدمات من اجملي الصادرات التي بدأت نسبتهما بالارتفاع وعلى الأخص نسبة الخدمات.

وخلال المدة 1985-1997 ارتفع معدل الانكشاف الاقتصادي وبلغ نحو (28%)، وذلك يعد امراً طبيعياً بعد ظهور نتائج برنامج التكييف الهيكلي الاول في تركيا منذ النصف الاول من عقد الثمانينات حيث اصبح الاتجاه العام فيها يهدف إلى الاعتماد على سياسات تجارية تتجه نحو السوق وقد ساند البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذه الاستراتيجية وقدم البنك الدولي خمسة قروض لتنفيذ البرنامج المذكور انفاً بحيث كان من نتيجة ذلك ارتفاع نسبة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي من (17%) في عقد الثمانينات إلى (30%) في عقد التسعينات وازدادت نسبة الصادرات من حيث الحجم والقيمة من (6%) إلى (17%) خلال المدة نفسها، (الأمم المتحدة، 1994، 225-226) وازدادت مساهمة الواردات في الانكشاف الخارجي وبلغت نحو (8.6%) اما الصادرات فقد بلغت نسبتها نحو (16%) كمعدل خلال المدة الثانية، الامر الذي جعل الميزان التجاري يتمتع بفائض

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ملموس وبدأ يخفض الضغط الواقع على الحساب الخارجي لان اجراءات تحرير التجارة اسفرت عن زيادة الصادرات بنسبة (5%) ، وادت سياسة تخفيف القيود عن الاستيرادات التي جاءت بها خطة التكييف الهيكلي إلى زيادة الواردات بنسبة (13.5%) منذ بداية عقد السبعينات وحتى النصف الاول من عقد التسعينات تماشياً مع النمو الاقتصادي وزيادة حجم الطلب المحلي على المنتجات اذ اصبح من الضروري استيراد المزيد من المدخلات والمواد الخام لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، واستمر معدل الانكشاف بالتزايد منذ بداية الالفية الثانية الى ان وصل الى 39% عام 2008 ومن ثم انخفض بفعل الازمة المالية العالمية وما سببته من تعطيل التجارة العالمية بشكل عام ومن ثم عاود الارتفاع الى ان وصل الى اعلى مستوياته عام 2010 ومن ثم عاود الهبوط بفعل الازمات السياسية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط (انضر الشكل رقم 3).

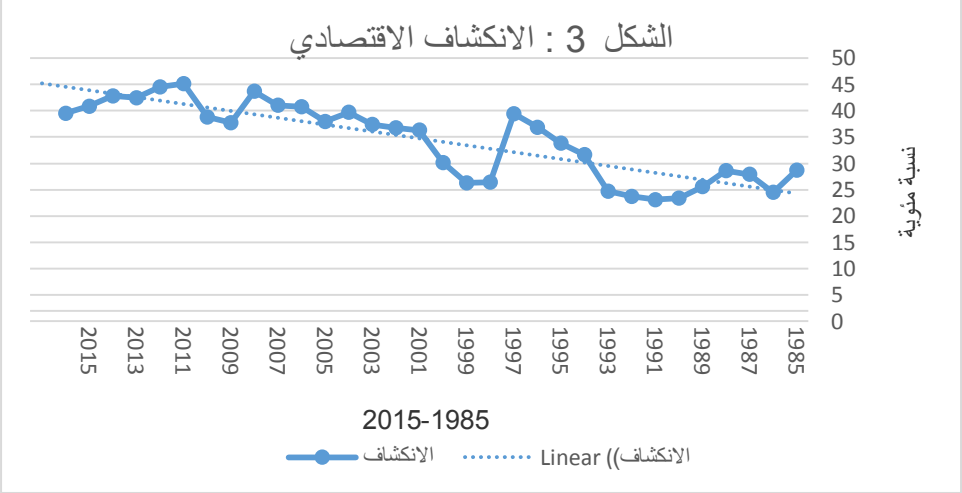

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الانكتاد

تشير الاحتمالات على المدى القصير والمتوسط إلى انه من المتوقع ان تنخفض اسعار النفط الخام ولو بدرجة معتدلة، ومن المؤمل ان يسهم ذلك في استدامة النمو في تركيا ومن المحتمل ان تسفر الجهود الراهنة التي تبذلها تركيا من اجل تعزيز روابطها الاقتصادية والتجارية مع دول الاتحاد الاوربي والدول المجاورة عن تحسن افاق تجارتها الخارجية ونموها الاقتصادي وهو الامر الذي يشير إلى ان لاتجاهات النظام الاقتصادي الدولي المعاصر اثاراً كمية ملموسة على مكونات الانكشاف الاقتصادي في الدولة موضوعة البحث بخاصة وان تركيا تتسم بقدر كبير بمميزات آليات السوق المفتوحة.

3. معدل التضخم

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ينتقل التضخم العالمي من خلال قنوات خاصة الى اقتصادات البلدان النامية وتعد قناة ميزان المدفوعات الوسيلة الاساسية لنقل التضخم العالمي لأنه يرتبط بالنتائج النقدية المترتبة على التغيرات الحاصلة في الميزان ، ففي حالة تزايد الاصول الاجنبية في ميزان المدفوعات يترتب على ذلك حصول فائض فيه وذلك يحدث توسعا في السيولة النقدية التي تؤدي الى رفع الاسعار المحلية ويترتب عليها انخفاض في معدل سعر الفائدة الامر الذي يزيد من حجم الانفاق الاستثماري ومن ثم يزيد من حجم الطلب الكلي الفعال ومن ثم تظهر ضغوط تضخمية اضافية على السعر المحلي.

اما القناة الثانية التي تنقل التضخم العالمي الى الاقتصادات النامية فهي كلفة السلع والخدمات المستوردة لان التضخم يعمل على زيادة اسعار الواردات، وعندما تكون الواردات داخلة في عملية انتاج السلع والخدمات فان كلفة انتاجها سوف تزداد ويتبع ذلك انخفاض في العرض المحلي وارتفاع اسعار السلع المنتجة محليا. (زكي، 1986، 111-112)

تظهر اثار التضخم في جانبين

الاول: هو ان التضخم يؤثر في اسعار العرض من خلال تدني القوة الشرائية لوحدة النقد لأنها تتأثر بالسياسة النقدية من خلال زيادة العرض النقدي.

الثاني: عند استمرار حالة التضخم فان اثاره تنسحب على هيكل التكاليف وذلك يؤدي الى رفع متوسط تكاليف الوحدات المنتجة ومن ثم ستكون هناك علاقات تبادلية بين هيكل الانتاج والنظم النقدية وكلا الاتجاهين يؤديان الى رفع المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات التضخم.

يزاول التضخم اثره السلبي في صادرات البلدان النامية لأنه يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج في القطاعات المنتجة لسلع التصدير، وهذا الامر يضعف من القدرة التنافسية لصادرات البلدان المعنية في الاسواق الخارجية ويبدو هذا الاثر واضحا في حالة المنتجات التصديرية التي لا تتمتع فيها الدولة بموقف احتكاري في السوق العالمية ولا تستطيع ان تنقل عبء الزيادة في التكاليف من جراء التضخم فيها الى المستهلك في الاسواق الخارجية، (زكي، 1980، 498-499) وهذا يعني ان الاقتصادات النامية سوف لا تستفيد من عولمة اقتصاداتها لان العولمة ستؤدي الى سيادة حالة التضخم في اقتصادات هذه البلدان وتدني من مقدرة صادراتها على المنافسة في الاسواق العالمية ، وذلك يتيح فرصة اكبر للاقتصادات المتقدمة من ان تزيد صادراتها الى هذه الاسواق مما يعني ان نمط توزيع المنافع والاعباء لا يكون متساويا بين نمطي الاقتصادين في ظل اقتصاد العولمة فضلا عن ذلك فان التضخم يعمل على زيادة الدخول النقدية للأفراد وذلك يدفعهم الى زيادة طلبهم على السلع المحلية القابلة للتصدير ، لذا فان التضخم في هذه الحالة يعمل على نقص الفائض السلعي المخصص للتصدير .

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

شهد الاقتصاد التركي ازمات اقتصادية عديدة منذ عام 1969 وذلك بفعل الركود الاقتصادي الذي تمثل بالنقص في انتاج السلع الاساسية وازمات الطاقة التي قدرت بـ (3.5) مليار دولار عام 1979، والتقلبات في سياستها الاقتصادية من جراء التغيرات السياسية فيها وسعيها إلى تلبية متطلبات صندوق النقد الدولي الذي حتم عليها خفض قيمة عملتها بنسبة (40%) وانخفاض مستويات الاستثمارات الصناعية بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ونقص العملات الاجنبية وعدم كفاية الاموال المحلية لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة فيها وقلة الاستثمارات الاجنبية التي شهدت انخفاضا من (154) مليون دولار عام 1975 إلى (47) مليون دولار عام 1978 ثم إلى (15.4) مليون دولار عام 1979 (يونس، 1995، 9) مما ترتب على ذلك ارتفاع معدلات التضخم فيها خلال المدة 1970-1984 التي بلغت بنسبة (32.7%).

وعلى الرغم من قيام الحكومة التركية باتخاذ تدابير السيطرة على التضخم والتي تمثلت بتحديد معدلات الاسعار عام 1978وتكييف معدلات التبادل التجاري ضمن نسب معقولة ووضع ضوابط على السلع الصناعية المستوردة لكن هذه التدابير لم تؤدِ دورها في خفض معدلات التضخم الذي بلغت نسبته عام 1980 (110%) وشهدت اسعار السلع الاستهلاكية تضخماً بنسبة (37%) عام 1981 على الرغم من ارتفاع معدلات الاجور الحقيقية منذ النصف الاول من عقد السبعينات، مما حدا بالحكومة التركية إلى الاعتماد على متغيرات السياسة النقدية كوسيلة للحد من الارتفاع الحاصل في معدلات التضخم، (طوقسوز، 1991، 108) اذ عملت على رفع سعر الفائدة من (10.75%) عام 1979 إلى (26%) عام 1980 والى (31.5%) عام 1981 ثم إلى (48.5%) عام 1983 والى (52%) عام 1984 بهدف تشجيع الادخارات وتقليل كميات النقود المعروضة في ظل حالات التضخم المرتفعة فيها وقد ترتب على ذلك انخفاض في عرض النقد من (57%) عام 1979 إلى (35%) عام 1980 ثم بلغ (39%) عام 1981 ووصل إلى (45%) عام 1982، وتقلصت وسائل الائتمانات المحلية بين عامي 1980-1982 فبعد ان كانت بنسبة (83%) عام 1979 وصلت إلى (39%) عام 1982 اذ انخفض معدل التضخم وبلغ نحو (36.6%) عام 1981 و (30.8%) عام 1982. (طوقسوز، 1991، 109)

ومن اكثر النواحي أهمية في تقليص الائتمان تمثل بقروض البنك المركزي التي انخفضت مما نسبته (40%) خلال عامي 1979-1980 إلى (16%) عام 1982، وقد صاحب التضخم المرتفع في تركيا انخفاض في قيمة العملة التركية بنسبة (40%) خلال المدة 1980-1987 مع بقاء معدلات الفائدة بنسب مرتفعة اذ وصلت إلى (52%) عام 1985 ثم بلغت (48%) عام 1986 والى (45%) عام 1987 وارتفعت إلى (54%) عام 1988، اذ ان هذه التدابير كانت تهدف إلى امتصاص اكبر قدر ممكن من النقد المتداول والحد من مشكلة التضخم ، الا ان التشوهات الهيكلية في الاقتصاد التركي قد ترتب عليها بقاء التضخم عند معدلات مرتفعة .

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وخلال المدة الثانية 1985-1997 ارتفعت نسبة التضخم وبلغت نحو (67.551) [1] على الرغم من ان الدولة قد اتخذت العديد من الاجراءات التي تمثلت بفرض رسوم مرتفعة على انواع السلع المستوردة كافة والحد من الانفاق الحكومي ورفع سعر الفائدة الا ان ميزان المدفوعات التركي قد تعرض إلى الانهيار عام 1986 بفعل نسب التضخم المذكورة انفا وسبب ذلك هو ان تلك الاجراءات قد اهتمت بالاتجاهات النقدية واهملت الاتجاهات السلعية وهذا التباين يعد من اهم اسباب بقاء التضخم عند مستويات مرتفعة.

لقد كانت سياسة الحكومة التركية بخصوص مشكلة التضخم هي استجابة لسياستها الاستثمارية الا ان توجهها نحو التجارة الخارجية ترتب عليه انخفاض في معدلات التضخم، الذي اتضح خلال عامي 1988-1989 اذ عملت على وضع قيود على النمو المالي فيها وخفضت سعر صرف عملتها بنسبة (145%) منذ بداية عقد الثمانينات بهدف تشجيع صادراتها وقلصت انفاقها الحكومي وخفضت معدلات الاجور وقللت من عناصر الطلب ووضعت حدوداً للتبادل التجاري فيها، وكان لرفع سعر الفائدة دور في خفض معدلات التضخم الذي وصل إلى (38.8%) عام 1987 الا ان التوسع في منح القروض الحكومية وزيادة السيولة النقدية ادت إلى معاودة ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى (73.67%) عام 1988 ثم إلى (63.274%) عام 1989.

وسعت الدولة خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات إلى خفض اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية والطاقة الكهربائية والنقل والاجور والرواتب واصدرت عام 1987 قرارا بمنع الشركات من رفع الاسعار الا ان هذا القرار لم يستمر طويلا اذ شهدت الاسعار ارتفاعا حادا منذ عام 1988 وذلك بسبب ارتفاع اسعار المدخلات المستوردة وانخفاض سعر صرف العملة المحلية مما ترتب عليها ارتفاع في تكاليف الانتاج وزيادة الارباح وارتفاع اسعار السلع المستوردة وتكاليف العمل، الا ان استمرار النمو الاقتصادي بالارتفاع خلال عامي 1995-1996 من (6.4%) إلى (7.5%) مكن الاقتصاد التركي من التغلب على السياسات الاقتصادية الانكماشية التي حلت بالاقتصاد عام 1994، وعلى الرغم من التدابير الشديدة التي اتخذت بهدف السيطرة على الطلب فان العجز المالي تجاوز نسبة (9%) من الناتج المحلي الاجمالي وبلغت معدلات الفائدة نسباً مرتفعة بهدف الحد من التضخم بأرقامه الثلاثة والذي وصل ذروته عام 1994 بنسبة (106.3%)، (الأمم المتحدة، 1997، 220) وظل مرتفعا ووصل عام 1995 (87.9%) وقدر بنحو (80.3%) عام 1996 والى (85.8%) عام 1997 وكانت لهذه الضغوط التضخمية انعكاسات اقتصادية كبيرة على المنطقة التركية - القبرصية المرتبطة بالاقتصاد التركي التي ادت إلى انخفاض عوائد السياحة وتباطؤ النمو في قبرص. (الأمم المتحدة، 1997، 211)

(1) احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

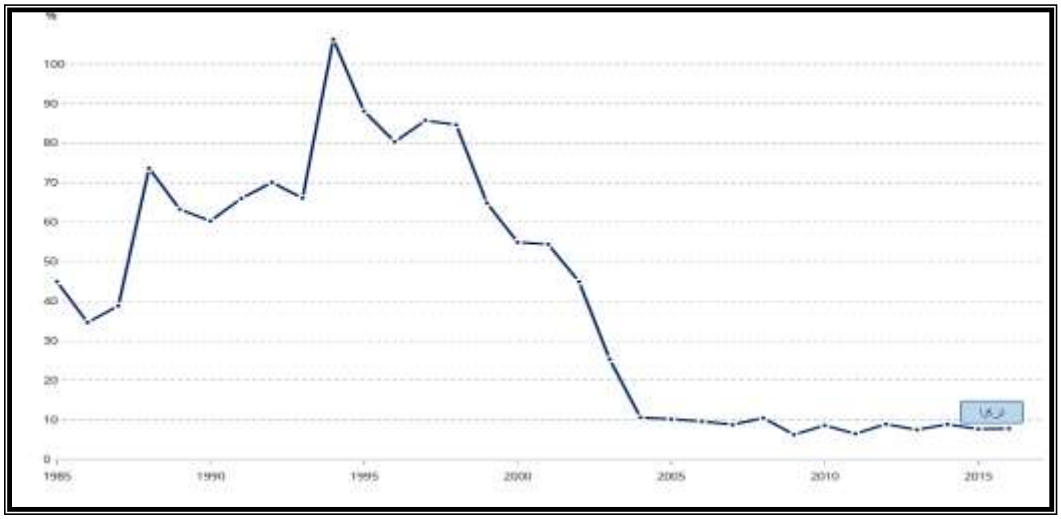

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ويعد الحصار الذي فرض على الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم أحد اهم الاسباب التي قيدت صادرات تركيا الخارجية، لان اعتبار الاقتصاد العراقي مغلقاً عن العالم الخارجي قد خفض من حجم تجارتها الخارجية مع العراق.

على أي حال، منذ عام 2001 التزمت الحكومة التركية بتنفيذ الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي، والذي يقضي باتخاذ سياسات تقشفية صارمة، وإجراء إصلاحات هيكلية والتي طالت عددا من القطاعات كان أهمها القطاع المصرفي، حيث تم تعويم سعر الليرة التركية، ورفع القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وشددت على الانضباط المالي، ورفعت استقلالية البنك المركزي، وتمكنت تركيا عبر هذه الإجراءات خلال أقل من أربع سنوات؛ أي عام 2006 من خفض نسبة التضخم ومعدلات الفائدة إلى أقل من 10%، لينتعش الاقتصاد، وتصل نسبة النمو بين عامي 2002 و2006 إلى 7%، مترافقا مع تدفق كبير للاستثمارات الخارجية، ورغم أن الاقتصاد التركي كان ولا يزال في مرحلة النقاهة، لكنه استعاد عافيته بسرعة كبيرة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، لتصل نسبة النمو في كل من عام 2010 و2011 إلى 9 و8% على التوالي، ويزداد مستوى دخل الفرد ما يقارب ثلاثة أضعاف، فبينما كان دخل الفرد السنوي لا يتجاوز 3500 دولار عام 2002 تجاوز خلال عشر سنوات العشرة آلاف دولار.

4. قياس وتحليل أثر العولمة في الأداء الاقتصادي التركية للمدة 1985-2015.

1.4. توصيف النماذج القياسية المستخدمة في التقدير

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

لغرض اثبات فرضية البحث التي نصت على (ان للعولمة الاقتصادية تأثيرات غير مرغوب فيها في أداء الاقتصاد التركي) تم استخدام عدد من النماذج القياسية القادرة على تأكيد هذه الفرضية بصورة تعكس الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية موضوعة البحث أي توصيف العلاقة الرابطة بين العولمة ومتغيرات اداء الاقتصاد التركي والمستنبطة من منطق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع.

ولمعالجة النموذج الاقتصادي قياساً جرى تحديد المتغيرات الكلية الداخلة في النموذج بوصفها خطوة اولى من خطوات توصيف النموذج وصياغته الذي تعد هيكلة العلاقة التي تربط تلك المتغيرات بصيغة رياضية الخطوة الثانية له مما يترتب على ذلك امكانية دراسة النموذج بصورة تطبيقية.

وفي موضوع دراستنا فان العديد من الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يشيران إلى ان المتغيرات الاتية (*) هي أكثر المتغيرات تأثيراً في النموذج المعتمد في تقدير الظاهرة موضوع البحث.

اولا: المتغيرات المعتمدة

لقد تم الاعتماد على مؤشرات الاداء الاقتصادي التركي بوصفها متغيرات معتمدة في النموذج وبالصورة الاتية.

1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2. الانكشاف الاقتصادي الخارجي
3. معدل التضخم

ثانيا : المتغيرات المستقلة

لقد تم الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية التي تمثل متغيرات العولمة الاقتصادية وبالصورة الاتية:

(*) جمعت المتغيرات المذكورة انفاً من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المصادر الاتية:
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- صندوق النقد الدولي
- الانكتاد

-

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

1. نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي.
2. نسبة الدين الخارجي الى الصادرات.
3. نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي
4. نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ثمانية وعشرون عاماً 1985-2015، اما عن دوافع اختيار هذه المدة فهي:

1. ندرة الدراسات النظرية والتطبيقية التي بحثت الموضوع نفسه خلال المدة المذكورة آنفاً وذلك يعد بمثابة حافز للأخذ بهذه المدة لإضافة ما هو جديد إلى الموضوع من جهة ومقارنة النتائج التي تم التوصل اليها مع نتائج الدراسات السابقة من جهة اخرى.
2. ان المدة الموضحة آنفاً تمكننا من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية احصائية دقيقة.

ولأغراض التقدير والتحليل تم استخدام عدة نماذج قياسية ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد المعتمدة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS كونها تعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ماتتفق ومنطق النظرية الاقتصادية . (كاظم، 2002، 2-7)

تلي مرحلة وصف النموذج القياسي اعداد الشكل الرياضي للنموذج أي التعبير عن المتغيرات المذكورة انفاً بصيغة رياضية وبالشكل الاتي:

$$y = f(X_1 , X_2 , X_3 , X_4 , X_5)$$

وبذلك يمكن صياغة العلاقة الموضحة انفاً بصيغة نموذج قياسي يأخذ الشكل الاتي:

$$yi = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + U_i$$

اذ ان

Yi = المتغير المعتمد.

β_0 = معلمة التقاطع (الثابت) التي تمثل المعامل الذي يأخذ قيمة ما عندما تأخذ المتغيرات المستقلة قيماً صفرية في حالة النموذج الخطي.

$\beta_1 \ldots \beta_k$ = معلمات الانحدار التي تشير قيمتها إلى مقدار الاثر الناتج عن المتغير المعتمد عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

$X_1 \ldots X_k$ = المتغيرات المستقلة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

U_i = المتغير العشوائي الذي يمثل المتغيرات غير التوضيحية التي لم تدخل في النموذج.

i = 1, 2, 3 ..... n

j = 0, 1, 2, 3 ...., k

تحدثنا فيما سبق عن مرحلتي وصف النموذج واعداد صيغته الرياضية والقياسية ومن ثم توصيف المتغيرات التي اعتمدت عليها هذه الاطروحة ، ويأتي التأسيس اللاحق عن مرحلة تقدير معلمات متغيرات النموذج والتي سنأخذها بشيء من التفصيل والتوضيح بوصفها جزءاً مهماً ومرحلة لاحقة في هذه الدراسة وفيها تمت الاستعانة بالأدوات الرياضية لتحويل الدالة إلى معادلة احتمالية بغية تقدير مؤشراتها ، أي الاعتماد على القيم العددية لمعلمات المتغيرات المستقلة (β_1 ..... β_k) وعلى امتداد السلسلة الزمنية 1970-1997 ويتم ذلك باستخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود اكثر من متغير مستقل ، ولغرض الوصول إلى افضل النتائج تم الاعتماد على نمط توزيع الانتشار للبيانات لنتمكن من معرفة شكل الدالة خطية ام غير خطية ففي حالة كونها غير خطية فانه يستعان بأدوات الاقتصاد القياسي لتحديد أي الدوال اللاخطية اكثر تعبيراً عن نمط العلاقة وفيها تم تطبيق أربع صيغ قياسية وهي الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية والمعكوسة عند مستويات معنوية (5%-10%) ، ومن اجل اختيار افضل الصيغ Goodness of Fit خصصت المرحلة الثالثة من مراحل اعداد النموذج للاختبار والتي تم فيها اختبار دقة معلمات النموذج المقدر من خلال الاستعانة بالاختبارات الاحصائية والقياسية، (كاظم، 1988، 86) والتعرف على مدى توافق اشارات المعلمات المقدرة وحجومها مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وكما في الصيغة الاتية .

أ. الاختبارات الاحصائية

1.اختبار t-test (t)

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من معنوية التقديرات التي تم الحصول عليها أي لابد من تبيان فيما اذ كانت المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير المعتمد من عدمه لان الفرضية المراد اختبارها هي فرضية العدم والفرضية البديلة وكما في الصيغة الاتية:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

فرضية العدم Ho : $\beta = 0$

الفرضية البديلة Hi: $\beta \neq 0$

2. اختبار F-test (F)

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

3. اختبار معامل التحديد (R^2)

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى مقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد ، أي انه يوضح النسبة المئوية للانحرافات الكلية في المتغير المعتمد نتيجة للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، (Koutsoyiannis, 1979, 121) ونظراً لكون معامل التحديد (R^2) يبالغ ارتفاعاً في تفسير حجم العلاقة أو درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد لكونه يرتفع في معظم الحالات عند اضافة متغيرات جديدة إلى النموذج لعدم وضعه في الحسبان درجات الحرية في الظاهرة قيد الدرس لذا فقد تمت الاستعانة بمعامل التصحيح المعدل أو معامل الارتباط المعدل (R^2-Adjusted) لانه يرتفع أو ينخفض باضافة متغيرات جديدة إلى النموذج ويعطي درجة ارتباط اكثر دقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ويأخذ بنظر الاعتبار عدد المشاهدات وعدد المتغيرات في النموذج وبذلك فهو يلغي التحيز في معامل التحديد (R^2). (Pindyck, 1976, 58)

ب. الاختبارات القياسية

1. اختبار Durbin - Watson Test (D-W) : يستخدم هذا الاختبار لكشف ظاهرة الارتباط الذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية المتعاقبة، على اساس حساب البواقي الناجمة عن استخدام الانحدار الخطي للمربعات الصغرى الاعتيادية .
2. اختبار كلاين Klein- Test: يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة من عدمه.

2.4. تقدير وتفسير أثر العولمة في أداء الاقتصاد التركي للمدة 1985-2016.

1.2.4. تقدير العوامل المؤثرة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

أوضحت صيغ القياس المذكورة انفا في تقدير أثر المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الإجمالي ان الصيغة الخطية قد أعطت أفضل النتائج الاتية:

$$\log Y1 = - 34.0 - 20.4 \log X1 + 15.2 \log X2 + 25.6 \log x3 + 0.929 \log X4$$

t (-3.11) (-3.45) (2.71) (4.79) (2.37)

R-Sq (adj) = 84.3% F= 41.17 D-W statistic = 1.74496

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر الى ان (84.3%) من التغيرات الحاصلة في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y_1) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي X1) و(نسبة الدين الخارجي الى الصادرات X2) و(نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي X_3) و(نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي X_4)، و (16.7%) من تغيرات المتغير المعتمد تفسر بواسطة عوامل أخرى قد تكون نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي، منها زيادة الكفاءة الإنتاجية التي تتأثر بمستوى التنمية البشرية للعاملين في القطاعات الاقتصادية فضلا عن العامل المتعلق بإدارة العملية الإنتاجية في البلد.

وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في التغير المعتمد تبين ان قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات اكبر من قيمة نظيرتها الجدولية وبمستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد وان المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة، وقد اتضح ان قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (41.17) اكبر من قيمة نظيرتها الجدولية مما يدل على معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، وبلغت قيمة دربن واطسن المحسوبة (1.74496) وهي تقع في منطقة القبول ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج العشوائي، ولم تظهر مشكلة تعدد خطي بين متغيرات النموذج المستقلة بحسب اختبار كلاين.

بلغت مرونة (X1) (2.04) وحدة، وهذه القيمة تشير الى ان الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة 1% تحدث انخفاضا في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1) وبنسبة (2) وحدة، واتفقت إشارة معلمة هذا المتغير مع اراء الاقتصاديين المحدثين الذين بينت دراستهم التاثير السلبي للديون الأجنبية في تنمية اقتصادات البلدان النامية وذلك بسبب انخفاض معدلات الادخار المحلية فيها والذي يقابله ارتفاع نسبة رأس المال الى الناتج، فضلا عن أعباء خدمة الدين التي ترهق كاهل الاقتصاد وتؤثر سلبا في نمو الناتج المحلي الاجمالي (المؤمني، 1995، 355)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وبلغت مرونة (X2) (1.52) وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الديون الأجنبية استغلت في تمويل احتياجات القطاع الزراعي والصناعي التركي من السلع الاستثمارية المستوردة واللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فيهما والتي من شأنها ان ترفع من معدل نموهما وتزيد من مقدرتهما التصديرية من خلال توسع حجم الأسواق والاستفادة من مزايا التخصص والإنتاج الكبير وخفض تكاليف الإنتاج بما يعزز الموقع التنافسي لصادرات هذين القطاعين في الأسواق العالمية. (ذنون، 1988، 138)

ومن خلال مقارنة اثر X2،X1 في الناتج المحلي الإجمالي نجد ان الدين الخارجي لعب دورا مزدوجا من حيث انه ترك اثرا سلبيا في الناتج المحلي الا انه في نفس الوقت اسهم في رفع معدلات نموه من خلال تحسين أداء الصادرات ويبدو واضحا ان الأثر النهائي كان إيجابيا من خلال معدلات النمو المتزايدة التي حققته تركيا خلال مدة الدراسة.

كما بلغت مرونة (X3) (2.56) وحدة، والاشارة الموجبة تتفق مع المنطق الاقتصادي والعديد من الدراسات التطبيقية التي أظهرت الدور الإيجابي للصادرات في رفع معدل النمو الاقتصادي[2].

في حين بلغت مرونة (X4) (0.929) وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ونتائج دراسات الكلاسيك المحدثين التي اشارت الى الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من خلال تزويدها بالعملات الأجنبية والخبرات الفنية والمزايا التكنولوجية الذي يسهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها. (الأمم المتحدة، 1997، 152)

2.2.4. تقدير العوامل المؤثرة على الانكشاف الاقتصادي

من اجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة على الانكشاف الاقتصادي في تركيا خلال المدة المذكورة انفا أعطت الصيغة الخطية أفضل النتائج التي عبرت عن العلاقة المذكورة انفا، وكما في النموذج القياسي الاتي:

$$Y2 = 5.13 + 1.30\ X3 + 2.85\ X4$$
$$t \quad (1.56) \quad (7.45) \quad (4.04)$$

[2] على سبيل المثال دراسة Peter Chow، 1987، التي أظهرت الدور الإيجابي للصادرات في رفع معدل النمو الاقتصادي في العديد من دول شرق اسيا خلال المدتين 1885-1939 و1952-1980 اذ كشف الاختبار التجريبي للمدة الأولى ان توسع الصادرات سبب ارتفاع في انتاج القطاع الزراعي، اما في المدة الثانية فقد مثلت الصادرات الدور الأكثر أهمية في رفع معدل النمو الاقتصادي حتى عدت الصادرات القوة المهيمنة على معدلات النمو في الدول المذكورة انفا. (Grabowski, 1990, 129-131)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

R-Sq (adj) = 80.8% F= 64 D-W statistic = 1.06623

تشير النتائج المقدرة الى ان (80%) من التغيرات الحاصلة في الانكشاف الاقتصادي (Y2) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في (نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي X3) و(نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي X4)، ولم تظهر معنوية بقية متغيرات النموذج المقدر لعدم مقدرتها على اجتياز الاختبارات الإحصائية*.

بلغت مرونة (X_3) (0.379) وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسة العولمة التي ابتدأت في تركيا منذ النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي بتحرير تجارتها والإصلاحات التي اعتمدتها في تجارتها الخارجية، أدت الى زيادة نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي وذلك عكس أثره في رفع معدل الانكشاف الاقتصادي في تركيا.

اما مرونة (X_4) فقد بلغت (0.735) وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تشير الى ان سياسات العولمة الاقتصادية أدت الى استقدام عدد كبير من شركات الاستثمار الأجنبية المباشرة الى تركيا وذلك هو أحد نتائج الانكشاف الاقتصادي الامر الذي عكس أثره في زيادة نسبة الانكشاف الاقتصادي التركي الى الخارج اذ عكفت تركيا على اصلاح نظامها المالي وحققت مزيد من الانفتاح على الخارج.

3.2.4. تقدير العوامل المؤثرة في التضخم

بغية تقدير أثر المتغيرات المستقلة على معدل التضخم في الاقتصاد التركي خلال مدة الدراسة أعطت الصيغة الخطية أفضل النتائج الاتية:

Y3 = 373 + 8.51 X1 - 1.59 X2 - 17.6 X3 - 15.8 X4
t 4.71 4.42 (-4.33) (-4.39) (-3.23)
R-Sq(adj) = 63.5% F= 14.05 D-W statistic = 1.10050

* أوضحت صيغة القياس المذكورة انفا ان النموذج الكلي المقدر اخذ الصيغة الاتية:

Y2 = 5.5 - 0.302 X1 + 0.0215 X2 + 1.74 X3 + 2.19 X4
t 0.42 -0.95 0.35 2.61 2.69
R-Sq (adj) = 81.2% F= 33.35 DW= 1.02388

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

تشير قيمة معامل التحديد (R) الى ان (63.5%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم Y3) في الاقتصاد التركي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في (نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي X1) و (نسبة الدين الخارجي الى الصادرات X2) و (نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي X3)، و(نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي X4).

بلغت مرونة (X1) (7.20) وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان الديون الخارجية لم يتجه جزء منها نحو تنمية المشاريع الإنتاجية في تركيا، بسبب ظهور العجز في موازين مدفوعاتها وعلى الخصوص في بداية مدة الدراسة والذي أسهم في ارتفاع معدلات التضخم فيها.

وبلغت مرونة (X2) (6.24) وحدة، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني بان جزء من الديون الخارجية اتجه نحو تنمية مشاريع الاستثمار في التجارة الخارجية اذ أصبحت عوائد صادراتها كافية لتدني معدلات التضخم فيها. وهذا يتطابق مع تحليل أثر الديون الأجنبية في الناتج المحلي من حيث ازدواجية التأثير في متغيرات الأداء الاقتصادي التركي.

اما مرونة (X3) فقد بلغت (6.22) وحدة، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان عوائد صادرات تركيا أسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية فيها والتي ترتب عليها خفض معدلات التضخم.

في حين بلغت مرونة (X4) (3.61) وحدة، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع المفاهيم الاقتصادية التي تشير الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي في اغلب البلدان النامية في الأمد القصير ويسهم في تعزيز صادراتها، مما يؤدي الى تحسين حالة موازين مدفوعاتها ويخفض معدلات التضخم فيها.

الخلاصة

توصل البحث الى عدد من النتائج كان أهمها ما يأتي:

1. ان العولمة هي ظاهرة تاريخية ونتيجة منطقية لتطور الانتاج الرأسمالي وانتقاله من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وان الملامح الرئيسة للعولمة اتضحت في نهاية القرن العشرين الا ان جذورها التاريخية امتدت عبر مراحل تطور النظام الرأسمالي وبعد منتصف القرن التاسع عشر شهدت الرأسمالية تطوراً واسع النطاق تمثل بتغير المناخ الاقتصادي واختلاف المتغيرات التي تعمل فيها النظرية الكلاسيكية، فكانت ازمة الكساد الكبير 1929-1932 التي تعرضت لها

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

البلدان الرأسمالية احد اهم الأسباب التي أدت الى ظهور الأفكار الكينزية التي لم تخرج في اطارها الايديولوجي عن اللجوء إلى تدخل الدولة بوصفها إحدى ادوات الامد القصير لتعديل التباطؤ الذي اصاب الاقتصاد الرأسمالي ومن ثم التخلي عنها بعد ان يتماشى الاقتصاد الرأسمالي على وفق مزايا السوق، فمع بداية النصف الثاني من عقد الاربعينات اخذت معالجات المدى القصير التي تعتمد على متغير الطلب الفعال تفقد اهميتها واصبح من ضرورات استمرار النظام الرأسمالي ان تكون معالجاته نابعة من متغيرات اقتصادية ذات مدى بعيد تجسدت بمفهوم العولمة.

2. هنالك عدد من القنوات انتقلت من خلالها ظاهرة العولمة الى البلدان النامية بشكل عام وتركيا بشكل خاص، ويعتبر ميزان المدفوعات ممثلا بالحساب التجاري وحساب راس المال كانا خير معبرين لتلك الظاهرة.
3. شهد الناتج المحلي الإجمالي التركي نموا متذبذبا خلال مدة الدراسة متأثرا ببعض الازمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي والاقليمي الا انه كان متصاعدا بشكل لافت في معدل نموه خلال مدة الدراسة التي بلغت 31 سنة وتزامن ذلك مع زيادة الانكشاف الاقتصادي متأثرا بانعكاس السياسة الاقتصادية التركية نحو الانفتاح الخارجي منذ مطلع عقد الثمانينات، وكذلك تراجعت معدلات التضخم واستقرت وبشكل خاص في العقد الأول من الالفية الثانية واستمر بنفس النهج لباقي.
4. بينت النتائج القياسية ان الناتج المحلي الإجمالي كان دالة في جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، اذ يرتبط بعلاقة متعاكسة بين كل من نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الجمالي التي أعطت علاقة سالبة وبين نسبة الدين الخارجي الى الصادرات التي أعطت علاقة موجبة، وتم تفسير ذلك من خلال ان السياسة التركية وجهت جزء من الدين لمجالات غير إنتاجية والمتبقي وجه الى دعم الإنتاج المحلي بهدف استيعاب الطلب المحلي ومن ثم التوجه نحو الطلب الخارجي. كما ان الناتج المحلي الإجمالي ارتبط بعلاقة طردية مع كل من نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي، وهي نتائج تعبر عن اثار إيجابية للعولمة في واقع الناتج المحلي التركي الحقيقي.

اما عن نتائج النموذج الثاني والذي اعتمد الانكشاف الاقتصادي كمتغير تابع لمؤشرات العولمة، فقد بينت النتائج القياسية ان الانكشاف الاقتصادي هو دالة في كل من (نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي)، و (نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي) وارتبط بعلاقة طردية مع كلا المتغيرين، والذي فسر على ان العولمة في سياساتها تؤدي الى الانفتاح الخارجي الذي يترتب عليه ارتفاع نسبة الانكشاف الاقتصادي الذي يعرض تركيا الى الانكشاف على الازمات الخارجية وهو ما حدث ابان الازمة المالية العالمية 2007-2009.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وبخصوص النموذج الثالث فقد ايدت النتائج ما جاء به النموذجين السابقين حيث اعتمد مؤشر التضخم كمتغير تابع لمؤشرات العولمة المحددة في البحث وتبين انه يرتبط بعلاقة مزدوجة معاكسة للنموذج الأول. حيث كانت طبيعة العلاقة التي تربط التضخم بنسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي طردية في حين كانت العلاقة مع نسبة الدين الخارجي الى الصادرات عكسية. وفسر ذلك بان السياسة التركية اعتمدت على توزيع الدين بين قطاعات إنتاجية تدعم الصادرات ساهمت في خفض التضخم وقطاعات استهلاكية رفعت من معدلاته. اما طبيعة العلاقة بين التضخم وكل من نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار الأجنبي المابشر الى الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت طردية معبرة عن حسن التعامل فيما يخص السياسات الاقتصادية التركية بتجاه الانفتاح الاقتصادي وخفض نسبة التضخم واستقراره.

نستنتج مما سبق ان العولمة كان لها تأثيرات متابينا في الاقتصاد التركي حيث تمكنت تركيا من زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخفض التضخم وفي نفس الوقت زاد معدل انكشافها الاقتصاد الخارجي.

المراجع : References

اولا : المصادر العربية

أ. التقارير والنشرات الرسمية

1. الامم المتحدة (1994)، حالة الاغذية والزراعة، **التنمية الحرجية ومشكلة السياسات،** منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

2. الامم المتحدة (1996)، حالة الاغذية والزراعة، **المسح الغذائي العالمي السادس**، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، روما. 2/1
3. الامم المتحدة (1997)، حالة الاغذية والزراعة، **الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية**، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، روما.

ب. الرسائل الجامعية

1. قيس ناظم غزال الطائي (1992)، **محددات نمو صادرات العراق المصنعة دراسة قياسية لسلع مختارة للفترة 1970 -1988**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
2. مروان عبد المالك ذنون (1988)، **محددات النمو في البلدان النامية مع اشارة خاصة إلى العراق**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ج. البحوث والدوريات

1. أبراهيم موسى الورد وحسين عجلان حسن (2001)، اثر عولمة تدقق حركة رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصادات البلدان النامية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد (3) ، بغداد . 12/1
2. آمال شلاش (1999)، التنمية العربية في ظل العولمة، **العولمة والمستقبل العربي**، سلسة المائدة الحرة، العدد (37)، بيت الحكمة، بغداد.
3. حالوب كاظم معله (2001)، العولمة وخيارات الاقتصاد العربي المستقبلية، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد (8)، العدد (25)، بغداد. 9/1
4. خليل حمداني (1997)، خلاصة ورقة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشرة في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الجمهورية التونسية. 2
5. راوية عبد الرحيم ياس (2001)، سياسات العولمة التجارية وأثرها في الاقطار العربية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد (4). بغداد.
6. رواء زكي يونس (1995)، التضخم في الاقتصاد التركي للفترة 1977-1987، **وحدة التوثيق والارشيف**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.
7. رياض المؤمني (1987) ، اثر رأس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية : التجربة الاردنية للفترة 1968 -1985 ، **ابحاث اليرموك** ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد (3) ، العدد (2) ، الاردن .

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

8. زكريا مطر (2002)، **العولمة ... هدم الاقتصاد القديم**، الموقع على الانترنت (www.Islam-Online.net) .
9. سالم توفيق النجفي (1997) ، اتفاقية (اورغواي) والمتضمنات الاقتصادية للزراعة العربية : التغيرات المحتملة ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (217) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
10. سالم توفيق النجفي (1999) ، حول مسألة الرأسمالية رؤية للقرن الحادي والعشرين ، **العولمة والمستقبل العربي** ، سلسلة المائدة الحرة ، العدد (37) ، بيت الحكمة ، بغداد.
11. سالم توفيق النجفي (1999-2000) ، متضمنات النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد "المنهج الاقتصادي للعولمة" ، **دراسات اقتصادية** ، العدد (3) و (4) ، السنة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد . 6/1
12. مجموعة باحثين (1999)، **العولمة والمستقبل العربي** ، سلسلة المائدة الحرة ،العدد (37) ، بيت الحكمة ، بغداد . 1/1
13. منى عبد الجبار الطائي (1983) ، الهيكل الاقتصادي للدول النامية طروحات في النظرية والسياسة الاقتصادية ، **مجلة الاقتصادي** ، العددين (1) و (2) ، السنة(24) ، بغداد .

د. الكتب

1. برهان محمد نوري (1999)، **آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة "العولمة وتحرير التجارة"** ، مطبعة اليرموك ، بيت الحكمة ، بغداد.
2. جواد هاشم وآخرون (1973)، **لمحات في تطور الاقتصاد العراقي -قطاع التجارة الخارجية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
3. جيل برتان (1982)، **الاستثمار الدولي**، ترجمة علي مقلد، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت.
4. حسن النجفي (1988) ، **النظام النقدي وازمة الدول النامية** ، بيت الموصل للنشر .
5. رمزي زكي (1980)، **مشكلة التضخم في مصر اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء** ، الهيئة المصرية للكتاب.
6. رمزي زكي (1986)، **التضخم في العالم العربي**، المعهد العربي للتخطيط، دار الشباب، الكويت.
7. سالم توفيق النجفي (2002)، **سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي**، مراجعة د. حميد الجميلي، بيت الحكمة، بغداد.
8. سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي (1988)، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

9. سرمد كوكب الجميل (2001)، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار العربية التحديات والخيارات**، مركز البحوث الاقتصادية، جامعة الموصل.
10. صبرية احمد لافي (1986)، **الانتاج الزراعي في تركيا**، سلسلة دراسات تركية رقم (10)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
11. صلاح الدين نامق (1962) ، **التجارة الدولية** ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر.
12. عبد السلام ابو قحف (1989)، **السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية**، الجزء الرابع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
13. عبد الله المالكي (1974)، **تدابير تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الاردنية**، الطبعة الاولى، مجلس البحث العلمي، عمان.
14. عبد الواحد العفوري (2000) ، **العولمة والجات "التحديات والفرص "** الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي ، القاهرة .
15. غازي صالح محمد الطائي (1999)، **الاقتصاد الدولي**، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
16. فؤاد مرسي (1990)، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، العدد (47)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
17. محمد سيد عابد (2001)، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع، الاسكندرية.
18. محمود خالد المسافر (2002)، **العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب**، بيت الحكمة، بغداد.
19. مصطفى سلامة (1988)، **قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة**، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
20. مينا طوقسوز (1991)، **تركيا حتى عام 1992 هل ستفقد فرصة اخرى**، ترجمة صلاح سليم علي، وحدة البحوث والدراسات الاقتصادية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

ثانياً: المصادر الاجنبية

A- Statistical Information

1. International Monetary Fund (2016), **International Financial Statistics**, Yearbook, Vol. LII, Washington- D.C.
2. UNCTAD (2015), **World Investment Report 1996**, United Nations, New York and Geneva.
3. World Bank Group, A World Free of Poverty Modified: 14/01/231212, 16, 25.

B. Articles

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

1. A.O Hirschman (1968), The Political Economy of Import-Substituting Industrialization in Latin America, **Quarterly Journal of Economics**, Vol. LXXXX, No.1.
2. G.F Papanek (1972), The Effect of Aid and Other Resource Transfers on Saving and Growth In Less Developed Countries, **Economic Journal**, Vol. 82, No. 327.
3. I. Talan (1998), Export and capital Accumulation: Some Empirical Evidence from the Mexican Manufacturing Industry, **Applied Economic letters**, Vol. 5, London.
4. M. Ram (1980), Export External Capital Inflow and Economic Growth In Developing Countries with Special References to South Asian Countries, **The Indian Economic Journal**, Vol. 27, No. 4. 2/6
5. R.F. Mikesell & E. Zinser (1973), The Nature of Saving Function In Developing Countries: Asarvey of Theoretical and Empirical Literature, **Journal of Economic Literature**.
6. S Gupta (1984), Export and Economic Growth, **The Indian Economic Journal**, Vol. 32, No. 3.
7. U.C Gulati (1976), Foreign Aid, Saving and Growth: Some Further Evidence, **the Indian Economic Journal**, Vol. 24, No. 2.

C- Books

1. Gray, Alexander (1970), **The Development of Economic Doctrine**, Low & Brydon printer's ltd, London.
2. A. Koutsoyiannis (1979), **Modern Microeconomics,** Second Edition, ST- Martins Press, New York.
3. G. Haberler (1959), **International Trade and Economic Development**, National Bank of Egypt.
4. R.S.R Pindyck and Rubifeld D.L (1976), Econometric Model and Economic Forecasts, MaGraw Hill, Kogakusha Ltd, Tokyo.
5. S.K Singh (1972), **The Determinates of Aggregate Saving** in S.K. Singh (ed). Development Economics Theory findings lexington. Mass: D.C. Heath.
6. Sanjaya Lau (1986), **Foreign Investment Transnationals and Developing Countries**, Third Edition Macmillan press Ltd, London.